



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس
الميدان: علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

بعنوان:

متطلبات تطوير مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

من إعداد الطالبين:
بضياف عبد الوهاب
بوظبية كمال
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بن النوي مصطفى	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	رئيسا
عجيلة محمد	أستاذ تعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
هندي كريم	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	ممتحنا
قطيب عبد القادر	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2025/2026



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس
الميدان: علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

بعنوان:

متطلبات تطوير مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

من إعداد الطالبين:

بضيايف عبد الوهاب

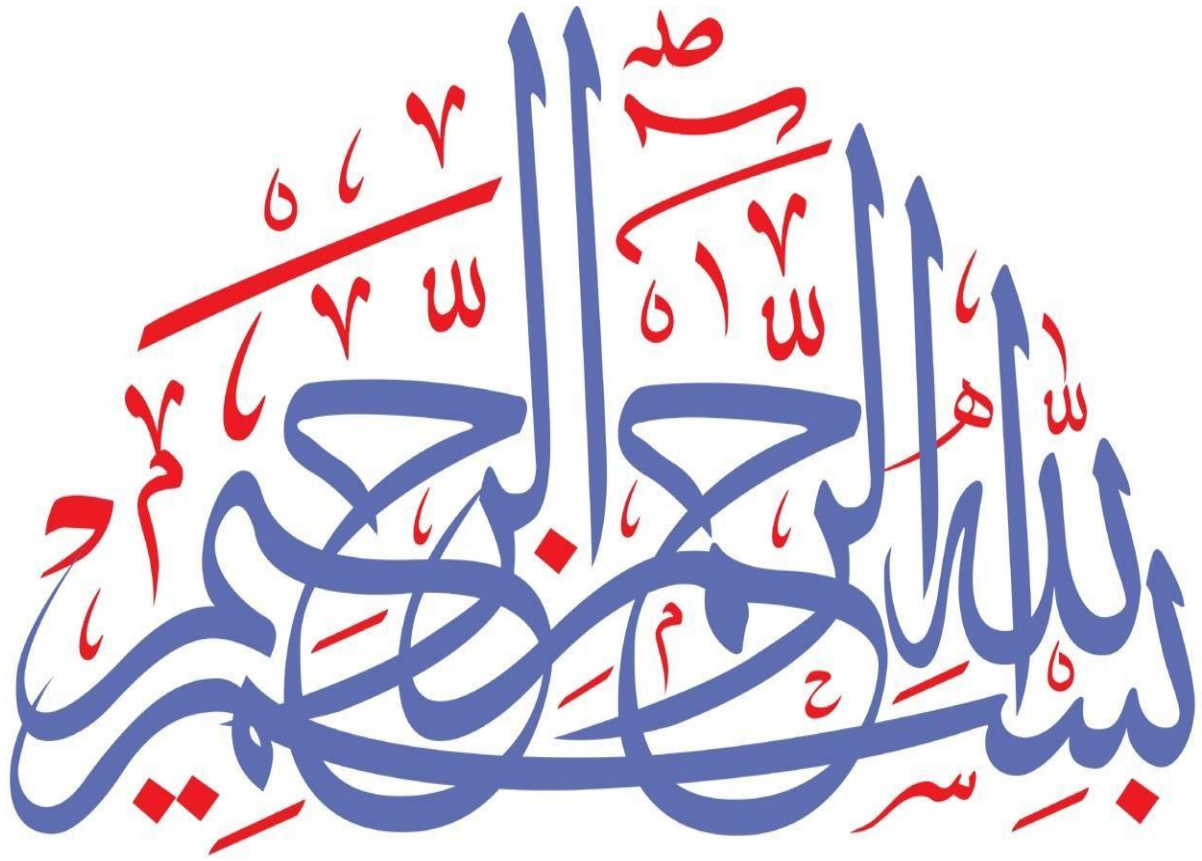
بوظبية كمال

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر ب	بن النوي مصطفى
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	أستاذ تعليم العالي	عجيلة محمد
ممتحنا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر ب	هندي كريم
ممتحنا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر ب	قطيب عبد القادر

الموسم الجامعي: 2025/2026



﴿...رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا

تَرْضَاهُ...﴾ (سورة النمل، من الآية 19)



إِهْدَاء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من أفنى زهرة شبابه لتعبيد طريقي ونشأتي
على دروب النجاح...والذي الكريم أطل الله في عمره وألبسه ثوب الصحة.

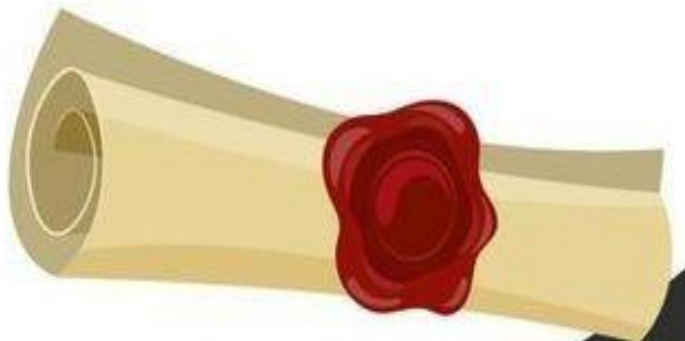
إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها، إلى القلب الرؤوم والدعاء المستجاب،
إلى منبع الحب الصافي...أمي الحبيبة حفظها الله ومتّعني ببرّها.

إلى الذين تشدّ بهم عضدي، ويزهو بهم عالمي، إخوتي وأخواتي الأعزاء، وإلى
كل الأهل والأقارب من عائلتي المحترمة.

إلى زميلي الصادق الذي كان لي نعم الأخ والرفيق في رحلة البحث العلمي
ومجابهة الصعاب.

إلى كل من عرفتهم بالوفاء، وجمعتني بهم مقاعد الدراسة، ولكل من ترك أثراً
طيباً في مشواري العلمي.

بضياف عبد الوهاب





إِهْدَاء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع: إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علّمني العطاء دون انتظار، إلى سند الحاضر وباني المستقبل...والذي العزيز حفظه الله ورعاه وأطال في عمره.

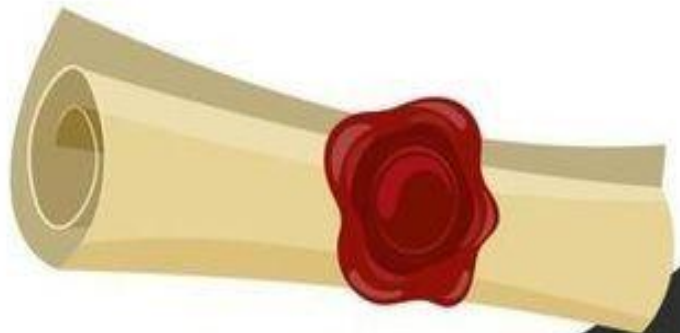
إلى نبع الحنان ومصدر الأمان، إلى من سهرت الليالي لتراني في أعلى المراتب، وتضرعت إلى الله بالدعاء لتوفيقني...أمي الغالية أدام الله عليها الصحة والعافية.

إلى من بهم أعتز، ومن يشاركونني أوقات الفرح والقلق، أشقائي وشقيقتي جميعاً كلّ باسمه، وإلى كافة أفراد عائلتي الكريمة.

إلى رفيق دربي وزميلي في هذا البحث الذي شاطرنى عناء التعب والاجتهاد.

إلى كل الأصدقاء الأوفياء، والزملاء الأنقياء، وإلى كل من يبتغي العلم ويرجو به رفعة للأمة.

بوظبية كمال



شكرو عرفان

الحمد لله العليّ القدير الذي وفّقنا وأنار لنا درب العلم والمعرفة، وأمّدنا بالصبر والثبات لإنجاز هذا العمل؛ مصداقاً لقوله تعالى: "لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، نتقدم بجزيل شكرنا، وخالص امتناننا، وعظيم تقديرنا إلى الأستاذ المشرف الفاضل:

الدكتور: عجيلة محمد

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة، ونصائحه السديدة، وصبره الأبوي طيلة فترة إعداد هذا البحث، فكان لنا خير الموجه والمرشد، فجزاه الله عنا خير الجزاء وجعل عمله هذا في ميزان حسناته.

كما نتوجه ببالغ الشكر والتقدير إلى السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الأجلاء، الذين تفضلوا بقبول تقييم هذه المذكرة وتصويبها لإخراجها في حلة علمية رصينة.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مدّ لنا يد العون والمساندة من قريب أو من بعيد، وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين أناروا لنا طريق المعرفة طيلة مشوارنا الجامعي.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع تطور دور المحاسب المعتمد في الجزائر من خلال إبراز التحولات التي عرفت مهنة المحاسبة في ظل الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والتطورات التكنولوجية الحديثة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر، ومدى تأثيرها بالتشريعات الجديدة ورقمنة العمل المحاسبي إضافة إلى إبراز أهم التحديات التي تواجه تطور هذه المهنة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كما تم إجراء دراسة ميدانية بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات وتحليلها، وقد توصلت الدراسة إلى أن مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر شهدت تطورا ملحوظا من الناحية القانونية والتنظيمية خاصة بعد صدور القانون رقم 10-01 كما ساهمت الرقمنة في تحسين أداء المهنة وتطوير أساليب العمل المحاسبي، غير أن المهنة ما تزال تواجه عدة تحديات من بينها ضعف التكوين المستمر وصعوبة التكيف مع التحولات الرقمية الحديثة.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التكوين المهني للمحاسبين المعتمدين، وتطوير الأنظمة الرقمية المحاسبية والعمل على تحسين البيئة التنظيمية بما يساهم في رفع كفاءة المهنة ومواكبة المعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: المحاسب المعتمد، مهنة المحاسبة، الرقمنة، القانون 10-01، التطور

المهني، الجزائر.

Abstract:

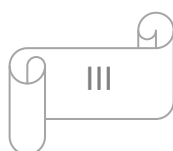
This study addresses the evolution of the role of certified accountants in Algeria by highlighting the transformations experienced by the accounting profession under legislative, organizational, and technological developments. The study aimed to identify the reality of the certified accounting profession in Algeria, the extent of its adaptation to new legislation and digitalization, as well as the major challenges facing the development of the profession.

The study relied on the descriptive analytical method and included a field study using a questionnaire as a tool for data collection and analysis. The findings revealed that the accounting profession in Algeria has witnessed significant legal and organizational development, especially after the issuance of Law 10-01. Digitalization has also contributed to improving professional performance and modernizing accounting practices. However, the profession still faces several challenges, including insufficient continuous training and difficulties in adapting to modern digital transformations.

Based on the obtained results, the study recommended strengthening professional training for certified accountants, developing digital accounting systems, and improving the regulatory environment in order to enhance the efficiency of the profession and align it with international standards.

Keywords:

Certified Accountant, Accounting Profession, Digitalization, Law 10-01, Professional Development, Algeria.



الصفحة	العنوان
	البسمة
	الإهداء
	الشكر والعرفان
II	ملخص
IV	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
VII	فهر الملاحق
(أ-ز)	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر
	المبحث الأول: مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر بين التنظيم والتطور المهني
3	المطلب الأول: مفهوم المحاسب المعتمد وتنظيم مهنته في الجزائر
8	المطلب الثاني: التطور التشريعي لمهنة المحاسبة في الجزائر بعد صدور القانون رقم 10-01
12	المطلب الثالث: رقمنة مهنة المحاسبة والتحديات التي تواجه تطورها
	المبحث الثاني: المسح المرجعي للدراسات السابقة حول تطور مهنة المحاسبة في الجزائر
17	المطلب الأول: دراسات بدايات التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة والتبعية للنموذج الفرنسي (1962-1991)
23	المطلب الثاني: دراسات إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر والانتقال نحو المعايير الدولية
30	المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة حول تطور مهنة المحاسبة (المقارنة بينها والتعقيب عليها)
37	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: دراسة ميدانية لتطور دور المحاسب المعتمد في الجزائر
	المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات الديموغرافية
41	المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة
45	المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات الديموغرافية
	المبحث الثاني: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات
54	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة
60	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
66	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
68	المطلب الثالث: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة
69	خلاصة الفصل

71	خاتمة عامة
75	قائمة المراجع
80	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	مقياس ليكارت الخماسي	43
(2-2)	معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة	44
(3-2)	النسبة المئوية والتكرار لمتغير الجنس	46
(4-2)	النسبة المئوية والتكرار لمتغير الفئة العمرية	47
(5-2)	النسبة المئوية والتكرار لمتغير المستوى التعليمي	48
(6-2)	النسبة المئوية والتكرار لمتغير المنصب الوظيفي	49
(7-2)	النسبة المئوية والتكرار لمتغير سنوات الخبرة	51
(8-2)	النسبة المئوية والتكرار لمتغير الدورات التكوينية في المجال المحاسبي	52
(9-2)	اتجاه آراء أفراد العينة حول محور التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر	54
(10-2)	اتجاه آراء أفراد العينة حول متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة	55
(11-2)	اتجاه آراء أفراد العينة حول محور التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة	57
(12-2)	اتجاه آراء أفراد العينة حول محور دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة	58
(13-2)	نتائج اختبار (T) لمحور التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة	60
(14-2)	معامل ارتباط بيرسون بين متطلبات الرقمنة ودور المحاسب المعتمد	61
(15-2)	نموذج الانحدار وتحليل التباين (ANOVA)	64
(16-2)	الفرضية الرئيسية (ANOVA) ملخص النموذج وتحليل التباين	66

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	النسبة المئوية لمتغير الجنس	46
2	النسبة المئوية لمتغير العمر	48
3	النسبة المئوية لمتغير المستوى التعليمي	49
4	النسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي	50
5	النسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة	51
6	النسبة المئوية لمتغير الدورات التكوينية في المجال المحاسبي	52

فهرس المالحق

الصفحة	العنوان	الرقم
80	استبيان	1
83	مخرجات Spss	2



مقدمة

تشهد المهن المالية والمحاسبية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة فرضتها التغيرات الاقتصادية المتسارعة والتوجه العام نحو الرقمنة إلى جانب سلسلة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي مست قطاع المحاسبة بشكل مباشر، وقد أصبح المحاسب المعتمد اليوم في قلب هذه التحولات باعتباره فاعل مهني مسؤول عن ضمان الشفافية المالية، والامتثال الجبائي وتقديم المعلومة المحاسبية الدقيقة التي تعتمد عليها المؤسسة في اتخاذ قراراتها.

غير أن هذا التطور لم يكن دائمًا في اتجاه واحد، إذ يلاحظ وجود فجوة بين ما تسعى إليه الإصلاحات القانونية والرقمية من تحديث للمهنة، وبين الواقع الميداني الذي يعيشه المحاسب داخل المؤسسات. فبين نصوص قانونية تهدف إلى تنظيم المهنة، ومنصات رقمية تسعى إلى تسهيل الإجراءات، وتحديات عملية تعيق التطبيق الفعلي، يجد المحاسب نفسه أمام بيئة مهنية معقدة تتداخل فيها الأبعاد القانونية والتقنية والتنظيمية.

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لمحاولة فهم واقع مهنة المحاسبة المعتمدة في الجزائر، من خلال تحليل مدى تأثير التنظيم القانوني والرقمنة على الدور الوظيفي للمحاسب داخل المؤسسة، إضافة إلى الوقوف على أهم التحديات التي تواجهه في الممارسة اليومية، وذلك بالاعتماد على دراسة ميدانية شملت مجموعة من مكاتب المحاسبة بولاية غرداية.

أ. الإشكالية:

تعتبر الإشكالية محور أي بحث علمي إذ تعكس المشكلة الأساسية التي يسعى الباحث إلى تفسيرها وتحليلها، وفي إطار هذه الدراسة ورغم تعدد الإصلاحات التي مست مهنة المحاسبة في الجزائر سواء من

الجانب القانوني أو الرقمي إلا أن الواقع المهني يطرح تساؤلات حول مدى فعالية هذه الإصلاحات في إحداث تغيير حقيقي في الدور الوظيفي للمحاسب المعتمد.

فعلى الرغم من وجود قوانين تنظم المهنة، واعتماد أدوات رقمية في تسيير العمليات المحاسبية إلا أن الممارسة الميدانية تشير إلى استمرار العديد من الصعوبات التي تحد من تطور دور المحاسب، وتجعله في كثير من الأحيان محصور في المهام التقليدية المرتبطة بالتصريح الجبائي والمعالجة المحاسبية الروتينية.

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى تساهم الإصلاحات المهنية، المتمثلة في التنظيم القانوني والرقمنة، في تطوير الدور الوظيفي للمحاسب المعتمد داخل المؤسسة في الجزائر؟

ب. الأسئلة الفرعية:

ومن أجل الإحاطة بجوانب الإشكالية الرئيسية وتحليلها بشكل أكثر دقة، تم تفكيكها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، تتمثل فيما يلي:

✍ إلى أي مدى يساهم التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في ضبط وتطوير الأداء المهني للمحاسب المعتمد في الجزائر؟

✍ كيف تؤثر متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة على تحسين وتفعيل الدور الوظيفي للمحاسب داخل المؤسسة؟

✍ ما طبيعة التحديات المهنية والميدانية التي يواجهها المحاسب المعتمد في بيئة العمل الجزائرية؟

كيف ينعكس واقع الإصلاحات القانونية والرقمية على الدور الفعلي للمحاسب داخل المؤسسة الاقتصادية؟

ج. الفرضيات:

انطلاقاً من الإشكالية والأسئلة المطروحة، تم صياغة مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبارها ميدانياً وإحصائياً في هذا البحث، وذلك كما يلي:

1/ الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات المهنية (التنظيم القانوني والرقمنة) وبين تطور الدور الوظيفي للمحاسب المعتمد داخل المؤسسة في الجزائر.

2/ الفرضيات الفرعية:

1. يساهم التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في ضبط وتطوير الأداء المهني للمحاسب المعتمد داخل المؤسسة .
2. تساهم متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة في تحسين وتفعيل الدور الوظيفي للمحاسب المعتمد داخل المؤسسة .
3. تؤثر التحديات الميدانية بشكل مباشر على تفعيل وتطوير الدور المهني للمحاسب المعتمد داخل المؤسسة.

د. أسباب اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع المباشر بواقع مهنة المحاسبة المعتمدة في الجزائر والتحولات التي تعرفها .
- أهمية دراسة أثر الإصلاحات القانونية والرقمنة على تطوير الممارسة المهنية .
- ملاحظة وجود فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق الميداني داخل المؤسسات .
- الحاجة إلى فهم مدى فعالية الرقمنة في تحسين أداء المحاسب داخل البيئة الجزائرية .
- قلة الدراسات الميدانية التي تناولت موضوع تطور دور المحاسب في ولاية غرداية .

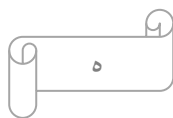
هـ/ أهمية الدراسة:

1/ الأهمية العلمية:

- ✓ المساهمة في إثراء الدراسات المتعلقة بمهنة المحاسبة في السياق الجزائري .
- ✓ تحليل العلاقة بين التنظيم القانوني والرقمنة وتطور الدور الوظيفي للمحاسب .
- ✓ تقديم إضافة علمية تربط بين الجانب النظري والواقع الميداني للمهنة .

2/ الأهمية العملية:

- ✓ تسليط الضوء على واقع الممارسة المهنية للمحاسب المعتمد .
- ✓ إبراز التحديات التي تعيق تطور المهنة داخل المؤسسات .
- ✓ تقديم معطيات يمكن أن تقيد الهيئات المهنية وصناع القرار في تحسين تنظيم المهنة .
- ✓ المساهمة في تطوير السياسات المتعلقة برقمنة القطاع المحاسبي .



و/ أهداف الدراسة:

- ✓ تحليل واقع التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر ومدى فعاليته .
- ✓ دراسة أثر الرقمنة على تحسين وتطوير أداء المحاسب داخل المؤسسة .
- ✓ تحديد أهم التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في الممارسة المهنية .
- ✓ اختبار العلاقة بين الإصلاحات المهنية (القانونية والرقمية) وتطور الدور الوظيفي للمحاسب .
- ✓ الوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تساهم في تحسين واقع المهنة.

ز/ منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث يسمح بوصف الظاهرة محل البحث كما هي في الواقع، ثم تحليل البيانات الميدانية لتفسير العلاقات بين مختلف المتغيرات، وقد تم دعم هذا المنهج بالأسلوب الإحصائي من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك من أجل معالجة بيانات الاستبيان واختبار الفرضيات بدقة وموضوعية.

كما تم الاعتماد على أداة الاستبيان كوسيلة أساسية لجمع البيانات من عينة الدراسة، والتي شملت مجموعة من المحاسبين المعتمدين والمحاسبين لدى المؤسسات بولاية غرداية، مع استخدام مقاييس إحصائية مثل المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري، معامل الارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تعكس واقع المهنة.

ح/ هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه المذكرة إلى جانبين رئيسيين، جانب نظري وجانب تطبيقي، وذلك من أجل الإحاطة الشاملة بموضوع الدراسة من مختلف الزوايا. يتناول الجانب النظري الإطار المفاهيمي لمهنة المحاسبة المعتمدة، إضافة إلى دراسة التنظيم القانوني والرقمنة وأثرهما على المهنة، مع التطرق إلى أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

أما الجانب التطبيقي، فقد خصص لدراسة ميدانية على مستوى مكاتب المحاسبة بولاية غرداية، حيث تم عرض الإجراءات المنهجية للدراسة، وتحليل البيانات الديموغرافية لعينة البحث، ثم تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وصولاً إلى مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة واستخلاص أهم الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري والتنظيمي
لمهنة المحاسب المعتمد
في الجزائر

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

تمهيد:

تعد مهنة المحاسبة من المهن الأساسية التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي لما لها من دور مهم في تنظيم المعلومات المالية وضمان مصداقيتها مما يساعد المؤسسات على اتخاذ قرارات دقيقة وموثوقة، وقد شهدت هذه المهنة تطورا ملحوظا بفعل التحولات الاقتصادية والتشريعية والتكنولوجية الحديثة.

وفي الجزائر عرفت مهنة المحاسبة تطورا تدريجيا منذ الاستقلال وصولا إلى الإصلاحات الحديثة التي هدفت إلى تحديث الإطار القانوني للمهن المحاسبية، ويعد القانون 10-01 من أهم القوانين التي ساهمت في تنظيم هذه المهن وتحديد مهامها وصلاحياتها.

كما فرضت التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي على مهنة المحاسبة مواكبة الأساليب الحديثة في العمل المحاسبي خاصة في معالجة البيانات وإعداد التقارير والتعامل الإلكتروني مع الإدارات مما جعل المحاسب المعتمد مطالبا باكتساب مهارات جديدة.

وانطلاقا من أهمية هذه المهنة في دعم الشفافية المالية وتحسين تسيير المؤسسات الاقتصادية يهدف هذا الفصل إلى دراسة الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر مع إبراز أهم التحديات والتطورات التي عرفتتها المهنة.

المبحث الأول: مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر بين التنظيم والتطور

المهني

تحتل مهنة المحاسب المعتمد مكانة مهمة ضمن المهن المحاسبية المستقلة في الجزائر نظرا للدور الذي تؤديه في تنظيم المعلومات المالية للمؤسسات ومساعدتها على احترام التزاماتها المحاسبية والجبائية وقد حرص المشرع الجزائري على تنظيم هذه المهنة من خلال مجموعة من النصوص القانونية التي تحدد شروط ممارستها والمهام التي يقوم بها المهنيون العاملون في هذا المجال.

وقد عرفت هذه المهنة عدة تحولات نتيجة الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي عرفها القطاع المحاسبي خاصة مع صدور القانون رقم 10-01 الذي أعاد تنظيم المهن المحاسبية وحدد الإطار المؤسسي الذي يحكمها، كما تأثرت هذه المهنة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي فرضت على المهنيين التكيف مع متطلبات الرقمنة وتبني أدوات العمل المحاسبي الحديثة.

وانطلاقا من ذلك سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم مهنة المحاسب المعتمد وشروط ممارستها ومهامها الأساسية إضافة إلى إبراز أهم الإصلاحات التي عرفت هذه المهنة في ظل التشريعات الحديثة فضلا عن التحديات التي تواجه تطورها في ظل التحولات الاقتصادية والرقمية.

المطلب الأول: مفهوم المحاسب المعتمد وتنظيم مهنته في الجزائر

يمثل المحاسب المعتمد أحد الأعمدة الأساسية للنظام المالي والمحاسبي في الجزائر، حيث يساهم في تنظيم الحسابات وضمان موثوقية المعلومات المالية، في هذا المطلب سنقوم بعرض مفهوم

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

المحاسب المعتمد وتحديد نطاق عمله، بالإضافة إلى استعراض كيفية تنظيم مهنته في الجزائر وفق الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها.

❖ الفرع الأول: تعريف المحاسب المعتمد

تعد مهنة المحاسب المعتمد من المهن الحرة التي تحتل مكانة مهمة في الحياة الاقتصادية لما لها من دور أساسي في تنظيم المعلومات المالية وضمان مصداقيتها الأمر الذي يساعد المؤسسات الاقتصادية على اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الشفافية في معاملاتها المالية، وقد حظيت هذه المهنة باهتمام المشرع الجزائري الذي عمل على تنظيمها من خلال إصدار القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

وقد عرّف المشرع الجزائري المحاسب المعتمد في المادة 41 من القانون رقم 10-01 بأنه: "المهني الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار والشركات أو الهيئات التي تطلب خدماته".¹

ويبين هذا التعريف الطبيعة المهنية المستقلة للمحاسب المعتمد حيث يمارس نشاطه بصفة حرة ولحسابه الخاص ويتحمل المسؤولية القانونية والمهنية عن الأعمال التي يقوم بها.

كما عرفته بعض الدراسات الأكاديمية بأنه المحاسب المحترف الذي يمارس باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة مسك وفتح وضبط ومراقبة محاسبات وحسابات المؤسسات أو الهيئات التي تطلب خدماته، إضافة إلى تقديم خدمات محاسبية ومالية مرتبطة بتسيير المؤسسات.²

¹ القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، ص 826.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

ويعكس هذا التعريف الدور المهني الذي يؤديه المحاسب المعتمد في مساعدة المؤسسات على تنظيم حساباتها وتقديم معلومات مالية دقيقة.

ومن زاوية الاستقلالية المهنية ينظر إلى المحاسب المعتمد على أنه الشخص الذي يتولى مسك وتنظيم المحاسبة للمؤسسات التي لا يكون أجيرا لديها حيث تربطه بها علاقة تعاقدية لتقديم خدمات محاسبية مقابل أتعاب محددة كما يمكن أن يكون المحاسب المعتمد شخص طبيعي يمارس المهنة بصفة فردية أو شخص معنوي في شكل شركة محاسبة تتولى تقديم خدمات محاسبية متنوعة.

وبناءً على ذلك يمكن تعريف المحاسب المعتمد بأنه مهني محاسبي مستقل معتمد من طرف السلطات المختصة يمارس نشاطه لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته المهنية، ويتولى مسك وتنظيم الحسابات المالية للمؤسسات وإعداد مختلف الوثائق والتصريحات المرتبطة بالنشاط المحاسبي والمالي.

❖ الفرع الثاني: مهام المحاسب المعتمد

حدد القانون رقم 10-01 مجموعة من المهام التي يضطلع بها المحاسب المعتمد والتي تعكس الدور المحوري الذي يؤديه في تنظيم المعلومات المالية للمؤسسات، ومن أهم هذه المهام ما يلي:

² خليفاتي جمال، تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة الماستر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2022-2023، ص 85.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

1/مسك وفتح وضبط المحاسبات والحسابات، حيث يتولى المحاسب المعتمد تسجيل العمليات المالية للمؤسسة وتنظيمها وفق القواعد المحاسبية المعمول بها بما يضمن دقة المعلومات المالية وموثوقيتها؛³

2/عرض الكتابات المحاسبية وتطور عناصر الذمة المالية للمؤسسة، حيث ينص القانون على أن المحاسب المعتمد يقوم بعرض الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر أو الشركة أو الهيئة التي أسندت إليه مهمة مسك محاسبتها وذلك اعتمادا على الوثائق والمستندات المحاسبية المقدمة إليه وتحت مسؤوليته المهنية؛⁴

3/إعداد التصريحات الجبائية والاجتماعية والإدارية، حيث يتولى المحاسب المعتمد إعداد مختلف التصريحات المرتبطة بالنشاط المالي للمؤسسة مما يساعدها على احترام التزاماتها القانونية أمام الإدارات المختصة؛⁵

4/تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات أمام الإدارات العمومية، حيث يمكن للمحاسب المعتمد مساعدة زبائنه في إعداد الجداول المالية والتقارير المحاسبية، إضافة إلى مرافقتهم في التعامل مع الإدارات الجبائية والاجتماعية وغيرها من الهيئات الرسمية؛⁶

³المحور التاسع، مهنة المحاسب المعتمد، ص 326.

⁴القانون رقم 10-01، المادة 42، ص 826.

⁵المحور التاسع، مهنة المحاسب المعتمد، مرجع سبق ذكره، ص 327.

⁶القانون رقم 10-01، المادتان 43 و 44، ص 830.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

ومن خلال هذه المهام يتضح أن دور المحاسب المعتمد لا يقتصر على مسك الحسابات فقط بل يتعدى ذلك ليشمل تقديم خدمات استشارية ومهنية تساهم في تحسين التسيير المالي للمؤسسات.

❖ الفرع الثالث: شروط ممارسة مهنة المحاسب المعتمد:

نظرا لأهمية مهنة المحاسب المعتمد في المجال الاقتصادي فقد حدد المشرع الجزائري مجموعة من الشروط الأساسية التي يجب توفرها في الشخص الطبيعي لممارستها وذلك بموجب المادة 19 من القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

ومن أهم هذه الشروط العامة والخاصة أن يكون المترشح جزائري الجنسية، وأن يكون حائز على الشهادة الجزائرية للمحاسب المعتمد أو شهادة معترف بمعادلتها وتوافق الشروط المحددة للتسجيل في الجدول، كما يشترط المشرع أن يتمتع المعني بكامل حقوقه المدنية والسياسية وألا يكون قد صدر في حقه حكم بعقوبة مخلة بشرف المهنة، بالإضافة إلى ضرورة أداء اليمين القانونية قبل مباشرة المهام.⁷

إضافة إلى ذلك يتوجب على الشخص الراغب في ممارسة المهنة الحصول على الاعتماد من الوزير المكلف بالمالية والتسجيل في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وهو ما يضمن خضوعه للرقابة المهنية والتنظيمية،⁸ كما يلزم القانون المحاسب المعتمد بتأدية اليمين القانونية أمام

⁷ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان سنة 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر بتاريخ 04 جويلية 2010، المادة 19، ص 11.

⁸ المرجع نفسه، المادة 19، ص 11.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

المجلس القضائي بعد الحصول على الاعتماد وقبل التسجيل في المنظمة المهنية وهو إجراء يهدف إلى تكريس الالتزام بأخلاقيات المهنة واحترام القواعد المهنية المنظمة لها⁹.

وتعكس هذه الشروط حرص المشرع الجزائري على ضمان كفاءة ونزاهة الممارسين لمهنة المحاسبة نظرا لدورها الحيوي في تنظيم النشاط الاقتصادي وتعزيز الثقة في المعلومات المالية للمؤسسات.

المطلب الثاني: التطور التشريعي لمهنة المحاسبة في الجزائر بعد صدور القانون رقم 01-10

شهدت مهنة المحاسبة في الجزائر عدة إصلاحات تنظيمية وقانونية خاصة مع صدور القانون رقم 01-10 الذي جاء ليعيد تنظيم المهن المحاسبية ويعالج النقائص التي ظهرت في ظل التشريع السابق، وقد مثل هذا القانون نقطة تحول مهمة في مسار تطور المهنة حيث أدخل مجموعة من التغييرات المتعلقة بتنظيم الهيئات المهنية وتعزيز دور الدولة في مراقبة النشاط المحاسبي.

❖ الفرع الأول/ الانتقال من القانون 08-91 إلى القانون 01-10:

عرفت مهنة المحاسبة في الجزائر قبل سنة 2010 تنظيم قانوني يستند إلى القانون رقم 08-91 غير أن هذا الأخير كشف مع مرور الوقت عن عدة اختلالات واكبت تبني النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) مما أثر سلبا على كفاءة الأداء المهني، الأمر الذي دفع السلطات العمومية إلى إدخال إصلاحات جوهرية من خلال إصدار القانون رقم 01-10 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

⁹ محمد بوشوشة، "قراءة في تنظيم مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر في إطار القانون 01-10"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 167-184.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

وقد جاء هذا القانون في إطار رغبة المشرع في تحديث المنظومة المحاسبية وعصرنتها حيث أعاد رسم معالم العمل المحاسبي وعزز الإطار التنظيمي للمجلس الوطني للمحاسبة (CNC) كجهاز تقييسي تابع لوزارة المالية بالإضافة إلى ذلك استحدث القانون هيكلة جديدة للمنظمات المهنية من خلال توزيع المهنيين إلى ثلاث هيئات مستقلة آنذاك يفصل بينها التخصص الصارم،¹⁰ وهي الخطوة التنظيمية التي عاد المشرع وعدلها لاحقاً بموجب القانون 20-03 ليعيد دمجهم في منظمة وطنية موحدة تضمن الفعالية والانسجام وسهولة الإشراف.

ويهدف هذا التحول التشريعي بالأساس إلى الرفع من مستوى رقابة وتدخل السلطات العمومية لضبط السوق المالية وإرساء آليات تكوين مستمر وتأهيل للمهنيين بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية والمعايير الدولية،¹¹ وهو ما يعكس سعي الدولة لضمان مصداقية البيانات المالية للمؤسسات الجزائرية.

❖ الفرع الثاني/ هيكلة الهيئات المهنية المستقلة:

في إطار الإصلاحات التي جاء بها القانون رقم 10-01 تم إعادة هيكلة التنظيم المهني للمهن المحاسبية من خلال إنشاء ثلاث هيئات مهنية وطنية مستقلة وذلك بموجب المادة 14 من القانون المذكور وتتمتع هذه الهيئات بالشخصية المعنوية وتضم المهنيين المعتمدين في مختلف تخصصات المهنة.

¹⁰ خويلدات، فيروز، واقع تطوير مهنة المحاسبة في ظل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (تخصص: جباية ومحاسبة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2015، ص ص 49-50.

¹¹ نفس المرجع السابق، ص 58.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي:¹²

- **المصف الوطني للخبراء المحاسبين:** وهو الهيئة المهنية التي تضم الخبراء المحاسبين المعتمدين وتشرف على تنظيم نشاطهم المهني؛
- **الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات:** والتي تضم محافظي الحسابات المكلفين بمهام مراقبة الحسابات والتدقيق المالي للمؤسسات؛
- **المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين:** وهي الهيئة التي تضم المحاسبين المعتمدين وتسهر على تنظيم نشاطهم المهني.

أما على الصعيد الإداري والتنظيمي، فقد نص القانون رقم 10-01 في بيئته الأولى على أن يتولى إدارة كل هيئة مهنية مستقلة مجلس وطني يتم انتخابه مباشرة من طرف المهنيين المنتمين إليها. وتضطلع هذه المجالس المنتخبة بعدة مهام استراتيجية لضبط الممارسة الميدانية، ومن أبرزها:

السهر على تنظيم المهنة وضمان حسن ممارستها، الدفاع عن مصالح الأعضاء وكرامتهم واستقلاليتهم، بالإضافة إلى السهر على احترام القوانين والأعراف والأخلاقيات المهنية وتطبيق التدابير التأديبية عند المخالفة.¹³

¹² خليفاتي جمال، مرجع سابق ذكره، ص 306-308.

¹³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان سنة 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر بتاريخ 04 جويلية 2010، المواد 27، 29، 31، ص 12.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

وجدير بالذكر أن هذه الصلاحيات الإدارية والتنظيمية قد آلت كلياً إلى المجلس الوطني للمنظمة الموحدة بعد صدور القانون المعدل رقم 20-03 والذي جمع تلك المجالس المشتتة في هيكل قيادي واحد يضمن انسجام المهنة وقوتها في مواجهة التحديات الاقتصادية الحالية.

ويهدف هذا التنظيم الجديد إلى تعزيز الدور المهني لهذه الهيئات وتمكينها من المساهمة في تطوير المهنة والمحافظة على معاييرها المهنية والأخلاقية.

❖ الفرع الثالث/ دور المجلس الوطني للمحاسبة (CNC):

إلى جانب الهيئات المهنية المستقلة عزز القانون رقم 10-01 دور المجلس الوطني للمحاسبة باعتباره هيئة تنظيمية مركزية تشرف على تنظيم وتطوير المهنة وقد تم إنشاء هذا المجلس تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية حيث يتولى مجموعة من المهام الأساسية المرتبطة بتنظيم النشاط المحاسبي.

ومن أهم المهام الاستراتيجية التي يضطلع بها المجلس الوطني للمحاسبة (CNC): التقييس المحاسبي، منح الاعتمادات، وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية،¹⁴ بالإضافة إلى السهر على ضمان التطبيق الصارم للقواعد والمعايير المحاسبية المعتمدة ومتابعة تطور الممارسات المهنية.

ولتحقيق هذه الأهداف انص القانون على إنشاء خمس لجان متخصصة دائمة لدى المجلس، وهي: لجنة التقييس المحاسبي والواجبات المهنية، لجنة الاعتماد، لجنة التكوين، لجنة الانضباط والتحكيم، ولجنة

¹⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان سنة 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر بتاريخ 04 جويلية 2010، المادة 4، ص 9.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

مراقبة النوعية،¹⁵ حيث تساهم هذه اللجان مجتمعة في تأطير مختلف الجوانب التقنية والتنظيمية للمهنة.

وقد أدى هذا الإطار التشريعي الجديد إلى استرجاع وزارة المالية لعدد من الصلاحيات الواسعة التي كانت قد تقلت عنها سابقاً بموجب القانون القديم 91-08، وفي مقدمتها صلاحية منح الاعتمادات النهائية ومراقبة النوعية التقنية لأعمال المهنيين،¹⁶ غير أن هذا التوجه المركزي أدى في المقابل إلى وضع المنظمات المهنية تحت الوصاية المباشرة لوزارة المالية وهو ما اعتبره بعض الباحثين مؤشراً قد يحد من الاستقلالية التامة لهذه الهيئات المهنية في تسيير شؤونها.¹⁷

وبصفة عامة يمكن القول إن الإصلاحات التي جاء بها القانون رقم 10-01 شكلت خطوة مهمة نحو تطوير المهن المحاسبية في الجزائر من خلال إعادة تنظيم الهياكل المهنية وتعزيز آليات الرقابة والتنظيم بما يتماشى مع متطلبات البيئة الاقتصادية الحديثة.

المطلب الثالث: رقمنة مهنة المحاسبة والتحديات التي تواجه تطورها

شهدت مهنة المحاسبة في السنوات الأخيرة تحولات كبيرة نتيجة التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث أصبح الاعتماد على الأنظمة الرقمية جزءاً أساسياً من العمل المحاسبي الحديث، وقد أدى هذا التحول إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل الرقمنة المحاسبية والأنظمة المحاسبية الإلكترونية الأمر الذي ساهم في تحسين كفاءة العمل المحاسبي وتطوير طرق إعداد ومعالجة المعلومات المالية، وفي هذا السياق تسعى الجزائر إلى مواكبة هذا التحول من خلال إدماج تكنولوجيا

¹⁵ المرجع نفسه، المادة 5، ص 9.

¹⁶ فيروز خويلدات، مرجع سابق ذكره، ص 52-53.

¹⁷ جمال خليفاتي، مرجع سابق ذكره، ص 96.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

المعلومات في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية وهو ما انعكس بدوره على مهنة المحاسب المعتمد.

❖ الفرع الأول/ واقع رقمنة مهنة المحاسبة في الجزائر:

اهتمت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة والتسيير الاقتصادي حيث تجسد هذا الاهتمام من خلال تبني نظام الإدارة الإلكترونية الذي نتج عنه إدخال العديد من الإصلاحات الإدارية والتنظيمية الهادفة إلى تحسين أداء المؤسسات والخدمات العمومية،¹⁸ وقد شمل هذا التوجه مختلف المجالات من بينها المجال المحاسبي الذي أصبح يعتمد بشكل متزايد على الوسائل الرقمية في معالجة البيانات المالية وتبادل المعلومات بين المؤسسات والإدارات.

وفي هذا الإطار سائر المحاسب المعتمد هذا التحول الرقمي من خلال إدماج الأدوات التكنولوجية في أداء واجباته المهنية، خاصة في ظل تعامله المستمر مع عدد من الإدارات والمؤسسات العمومية التي اعتمدت بدورها الأنظمة الرقمية في تقديم خدماتها، ومن بين أبرز هذه الإدارات: المديرية العامة للضرائب، وصناديق التأمينات الاجتماعية (مثل: CNAS وCASNOS)، بالإضافة إلى المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) حيث أصبح التعامل مع هذه الهيئات يتم في كثير من الأحيان عبر منصات إلكترونية وبوابات معلوماتية مخصصة للعمليات عن بعد.¹⁹

إيمان نؤارة، وعاشور تومي، "أثر التحول الرقمي للإدارة الجبائية على جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، أوت 2022، ص 121-136.

¹⁹نؤارة إيمان، المرجع نفسه، ص 127.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

كما ساهمت أدوات التحول الرقمي الحديثة في تطوير النظم المحاسبية وتحسين كفاءتها العملية، حيث أصبح بالإمكان استخدام تقنيات متقدمة مثل: الحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء وسلسلة الكتل في معالجة البيانات المحاسبية وتخزينها وتبادلها بين مختلف الأطراف المعنية وتوفر هذه التقنيات عدة مزايا من بينها تحسين سرعة معالجة المعلومات المالية وتقليل الأخطاء البشرية، إضافة إلى تعزيز موثوقية البيانات المالية وإمكانية الوصول إليها بشكل أكثر مرونة.

وقد أدى هذا التطور التكنولوجي إلى تحسين جودة التقارير المالية التي تعدها المؤسسات حيث تسمح الأنظمة الرقمية بإعداد تقارير أكثر دقة وشفافية، كما تسهل عملية تحليل البيانات المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة،²⁰ وبذلك أصبحت الرقمنة تمثل عاملاً أساسياً في تطوير المهنة وتحسين مستوى الأداء المهني للمحاسبين المعتمدين.

❖ الفرع الثاني/ التحديات التي تواجه تطور مهنة المحاسب المعتمد:

على الرغم من التطورات التي شهدتها مهنة المحاسبة في الجزائر إلا أن المحاسب المعتمد ما يزال يواجه عدة تحديات ومعوقات تحد من تطور المهنة وتعزيز مكانتها ضمن المهن المحاسبية الأخرى. ومن بين أهم هذه التحديات التهميش القانوني للمهنة حيث يشير بعض الباحثين إلى أن التشريعات الحالية وضعت مهنة المحاسب المعتمد في مرتبة أدنى مقارنة ببقية المهن المحاسبية المستقلة مثل

²⁰ حبة الدين عبد الرحمن، دور أدوات التحول الرقمي في تطوير النظم المحاسبية (إطار مقترح)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 11، العدد 02، ص 775-777.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات كما تم تقليص بعض المهام التي يمكن أن يمارسها المحاسب المعتمد مقارنة بهذه المهن²¹.

كما تواجه المهنة مشكلة المنافسة غير المتكافئة حيث يسمح القانون في بعض الحالات لكل من الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات بممارسة بعض المهام التي تدخل ضمن اختصاص المحاسب المعتمد وهو ما يؤدي إلى تضيق مجال نشاط هذه المهنة ويؤثر على فرصها في التطور والنمو²².

ومن التحديات الأخرى التي تعيق تطور المهنة ضعف التكوين والتأهيل المهني حيث يشير بعض الباحثين إلى أن شروط الالتحاق بالمهنة تعتمد أساسا على التكوين المهني دون توفير برامج تكوين متخصصة على مستوى المعاهد الوطنية العليا، كما أن المهنة مستثناة في بعض الحالات من التكوين الذي يقدمه المعهد الوطني المتخصص لمهن المحاسبة،²³ ويؤثر هذا الوضع على مستوى التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين المعتمدين وقدرتهم على مواكبة التطورات الحديثة في المجال المحاسبي، إضافة إلى ذلك تواجه المهنة عقبات تقنية وإدارية مرتبطة بضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى بعض المهنيين فضلا عن محدودية البحوث والدراسات المتخصصة في مجال النظام المحاسبي المالي وهو ما يحد من تطوير الممارسات المهنية في هذا المجال²⁴.

²¹ بوشوشة محمد، قراءة في تنظيم مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر في إطار القانون 10-01، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 11، العدد 01، جامعة باتنة 1، 2022، ص 304.

²² بوشوشة محمد، المرجع نفسه، ص 307.

²³ بوشوشة محمد، المرجع نفسه، ص 305-306.

²⁴ عجيلة حنان، إصلاح مهنة المحاسب المعتمد في ضوء النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، 2019، ص 186.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

كما يطرح بعض الباحثين إشكالية نقص الاستقلالية المهنية حيث تم سحب العديد من الصلاحيات التي كانت تتمتع بها المنظمات المهنية وجعلها تحت إشراف وزارة المالية الأمر الذي أدى إلى تقليص دور هذه المنظمات في تنظيم المهنة وجعل دورها في بعض الحالات أقرب إلى الدور الشكلي²⁵.

وعليه، يمكن القول إن تطور مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر يرتبط بمدى القدرة على تجاوز هذه التحديات خاصة من خلال تعزيز التكوين المهني وتطوير الإطار القانوني للمهنة وتوسيع استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في العمل المحاسبي بما يسمح للمهنة بمواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم المعاصر.

في ضوء ما سبق، يتضح أن مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر تشهد تحولات مهمة نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة حيث أصبحت الرقمنة عامل أساسي في تطوير الممارسات المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المالية، فقد ساهمت التقنيات الرقمية الحديثة في تسهيل معالجة البيانات المحاسبية وتسريع تبادل المعلومات بين المؤسسات والإدارات العمومية مما أدى إلى تعزيز كفاءة العمل المحاسبي ورفع مستوى الشفافية في التقارير المالية.

غير أن الاستفادة الكاملة من مزايا الرقمنة تظل مرهونة بمدى قدرة المهنيين والمؤسسات على تجاوز التحديات التي تواجه المهنة، خاصة ما يتعلق بتطوير الإطار القانوني والتنظيمي وتعزيز التكوين العلمي والمهني للمحاسبين المعتمدين، إضافة إلى تحسين البنية التكنولوجية المستخدمة في العمل

²⁵ بوشوشة محمد، مرجع سابق ذكره، ص 309.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

المحاسبي كما يتطلب ذلك دعم البحث العلمي في مجال المحاسبة وتطوير البرامج التكوينية التي تمكن المهنيين من اكتساب المهارات الرقمية اللازمة لمواكبة التحولات الحديثة في هذا المجال.

وعليه، فإن مستقبل مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر يرتبط بمدى نجاح الإصلاحات الرامية إلى تحديث المهنة وتكييفها مع متطلبات الاقتصاد الرقمي بما يسمح لها بالاضطلاع بدور أكثر فعالية في دعم الشفافية المالية وتحسين تسيير المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الثاني: المسح المرجعي للدراسات السابقة حول تطور مهنة المحاسبة في الجزائر.

يعد استعراض الدراسات السابقة ركيزة منهجية أساسية في البحث العلمي حيث يتيح للباحث إمكانية الاطلاع على الجهود الأكاديمية التي تناولت موضوع بحثه، ويساعده على تحديد الاتجاهات النظرية والمناهج المستخدمة فضلا عن الكشف عن الفجوة البحثية التي تسعى دراسته الحالية إلى معالجتها وسدّها.

وقد حظيت مهنة المحاسبة في الجزائر باهتمام ملحوظ من قبل الباحثين لا سيما في ظل التحولات التشريعية المتتالية والإصلاحات التي مست المنظومة المحاسبية الوطنية، حيث ركزت أغلب الطروحات على التنظيم القانوني والمؤسسي للمهن المحاسبية، وأثر تبني المعايير الدولية على جودة الممارسة المحلية.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

وبناءً على ذلك سيتم في هذا المبحث عرض أبرز الدراسات الأكاديمية التي قاربت هذا الموضوع بشكل مختصر من خلال تحليل أهدافها وأهم نتائجها، مع تقديم تعقيب عام يبين موقع دراستنا الحالية وما تمتاز به عن الأطروحات السابقة.

المطلب الأول: دراسات بدايات التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة والتبعية للنموذج الفرنسي (1991-1962)

تكمن الفائدة المنهجية والعلمية من إدراج دراسات هذه المرحلة التاريخية المبكرة في تحديد خط الأساس الذي انطلقت منه مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر، حيث لا يمكن فهم تطور دور المحاسب المعاصر ونموه الرقمي والمهني دون تفكيك جذوره الأولى، وتكشف دراسات هذا المطلب كيف كان دور المحاسب في البدايات دور تنفيذي محض محصور في التسجيل والرقابة الإحصائية لصالح الدولة وفي ظل تبعية كاملة للمنظومة الفرنسية مما يبرز للقارئ وللجنة حجم القفزة والتغير الجوهري الذي طرأ على مهام وأدوار هذه الفئة المهنية في المراحل اللاحقة.

1/ دراسة لخضر خلف (2014):

تناول الباحث **لخضر خلف** في دراسته الموسومة بعنوان *"المعايير الدولية للمحاسبة وتطبيقها في الجزائر"* الصادرة سنة **2014** موضوع تطور المنظومة المحاسبية الجزائرية وعلاقتها بالتشريعات الدولية. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل الجذور التاريخية للنظام المحاسبي في الجزائر وكيفية تعامل الدولة مع الفراغ التشريعي الذي ظهر بعد الاستقلال سنة 1962، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على **المنهج التاريخي الوصفي** من خلال تحليل النصوص القانونية والقرارات التنظيمية التي صدرت في تلك الفترة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر اعتمدت في البداية على **التشريع المحاسبي**

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

الفرنسي لسنة 1957 بموجب القانون رقم 62-157 لتقادي الفراغ القانوني الذي كان يمكن أن يؤثر على سير المؤسسات الاقتصادية، كما بينت الدراسة أن أول محاولة حقيقية لإرساء نظام محاسبي وطني بدأت مع نهاية الستينات خاصة مع صدور المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يتماشى مع التوجه الاشتراكي للاقتصاد الجزائري آنذاك؛²⁶

2/ دراسة فيروز خويلدات (2015)

تعد دراسة فيروز خويلدات المعنونة "واقع تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل عملية الإصلاح المحاسبي" والصادرة سنة 2015 من الدراسات المهمة التي تناولت تطور المهنة عبر مختلف المراحل التاريخية، وقد هدفت الدراسة إلى تقييم واقع مهنة المحاسبة في الجزائر منذ نشأتها وتحليل مدى استجابتها للإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي شهدتها القطاع، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، بالإضافة إلى دراسة ميدانية شملت توزيع استبيان على عينة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مهنة المحاسبة في بداياتها لم تكن تتمتع بالدور المهني الحقيقي، إذ كانت المحاسبة تستعمل أساساً كأداة إحصائية لمتابعة الممتلكات العامة للدولة، كما كشفت النتائج عن وجود فجوة واضحة في مجال التكوين المهني الأمر الذي أثر سلباً على تطوير الكفاءات المحاسبية في الجزائر؛²⁷

²⁶ خلف، لخض، المعايير الدولية للمحاسبة وتطبيقها في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة باتنة 1، الجزائر، 2014.

²⁷ خويلدات فيروز، مرجع سابق ذكره.

3/ دراسة مامونمؤدن (2016):

تناول الباحث مامونمؤدن في دراسته الموسومة "الإطار القانوني لنشاط المنظمات المهنية" والصادرة سنة 2016 موضوع التنظيم القانوني للهيئات المهنية في الجزائر مع التركيز على المهن الحرة ومنها مهنة المحاسبة، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني الذي ينظم عمل الهيئات المهنية ومدى قدرتها على ضمان استقلالية المهنة وتطويرها، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج المقارن لتحليل النصوص القانونية المنظمة للهيئات المهنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة بموجب الأمر رقم 71-82 كان خطوة مهمة لتنظيم المهنة غير أن خضوع هذه الهيئات للوصاية المباشرة لوزارة المالية حدّ من استقلاليتها، كما أشارت الدراسة إلى أن المهنة بقيت تعاني من مرحلة انتقالية طويلة إلى غاية صدور القانون 91-08 الذي أعاد تنظيم المهن المحاسبية وحدد مهامها بشكل أكثر وضوحاً؛²⁸

4/ دراسة بن نعمة سليمة ومخفي أمين (2017):

هدفت دراسة بن نعمة سليمة ومخفي أمين المعنونة بـ "تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر بين الإطار القانوني والتطور التاريخي" إلى تحليل الإطار القانوني المنظم لمهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر من خلال تتبع المراحل التاريخية التي مر بها تنظيم المهنة ومقارنة أهم النصوص التشريعية التي صدرت في هذا المجال، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل القوانين المنظمة للمهنة، إلى جانب المنهج التاريخي لرصد تطور التشريعات المحاسبية عبر مختلف

²⁸مؤدن مامون، الإطار القانوني لنشاط المنظمات المهنية: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: الجزائر، 2016.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

المراحل، وتوصلت الدراسة إلى أن المرحلة الأولى من التنظيم القانوني للمهنة خلال الفترة الممتدة بين 1969 و1979 ركزت أساساً على فرض الرقابة على المؤسسات العمومية لضمان حماية مصالح الدولة وهو ما تجسد في صدور الأمر 69-107، كما أظهرت النتائج أن صدور القانون 91-08 مثل نقطة تحول مهمة في مسار تنظيم المهنة حيث تم بموجبه دمج مختلف الفئات المهنية في هيئة واحدة مستقلة الأمر الذي ساهم في إرساء تنظيم مهني أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر؛²⁹

5/ دراسة شاشوة عبد الكريم (2018-2019) :

هدفت دراسة شاشوة عبد الكريم المعنونة بـ "تطور النظام المحاسبي في الجزائر وأثر المعايير الدولية عليه" إلى دراسة تطور النظام المحاسبي الجزائري وتحليل مدى تأثره بالنماذج المحاسبية الأجنبية خاصة النموذج الفرنسي، مع تقييم الوضعية المحاسبية قبل تبني النظام المالي الحديث، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي من خلال تتبع التسلسل الزمني لتطور المحاسبة في الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962، إضافة إلى منهج تجريبي اعتمد على استمارات استقصائية موجهة لعدد من الأساتذة الجامعيين والمهنيين في مجال المحاسبة، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر واصلت تطبيق المخطط المحاسبي الفرنسي لعام 1957 خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1975 ويرجع ذلك أساساً إلى نقص الكفاءات الوطنية القادرة على إعداد نظام محاسبي مستقل، كما بينت أن الإصلاحات القانونية اللاحقة مثل الأمر 71-82 لم تنجح في التحرر الكامل من المفاهيم الفرنسية

²⁹ بن نعمة سليمة ومخفي أمين، "واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والتدقيق في الجزائر (دراسة مقارنة للقانون 91-08 والقانون 01-10)، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، الجزائر، 2017، ص 154-171.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

إلا مع التحولات الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر منذ نهاية الثمانينيات وتكريس استقلالية المهنة سنة 1991،³⁰

6/ بوسعيد محمد العربي (2022) :

هدفت دراسة بوسعيد محمد العربي المعنونة بـ "تطور مهنة المحاسبة في الجزائر والتحديات التي تواجه المحاسب المعتمد" إلى إبراز مراحل تطور مهنة المحاسبة في الجزائر وتشخيص أبرز التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لرصد تطور المحاسبة منذ الاستقلال، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتقديم الخلفية النظرية للمهنة، كما دعمت الدراسة الجانب النظري بدراسة ميدانية من خلال استبيان وجه إلى عينة مكونة من 67 مهني في مجال المحاسبة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر ورثت المنظومة التشريعية الفرنسية في المجال المحاسبي مباشرة بعد الاستقلال حيث استمر تطبيق المخطط المحاسبي الفرنسي لسنة 1957 بموجب القانون 62-157 لتفادي الفراغ القانوني، كما أكدت النتائج أن صدور الأمر 71-82 مثل أول محاولة وطنية لتنظيم المهنة وإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة وهو ما مهد للإصلاحات الجوهرية التي شهدھا القطاع في بداية التسعينيات؛³¹

7/ دراسة بن برة سمير وبن مهدي هادية (2023) :

³⁰ شاشوة، عبد الكريم، ممارسة المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019.

³¹ بوسعيد محمد العربي، التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية (دراسة ميدانية لمهنيي المحاسبة المعتمدين سنة 2022 بولاية ورقلة"، مذكرة ماستر غير منشورة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2022.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

هدفت دراسة بن برة سمير وبن مهدي هادية المعنونة بـ "تطور التقييس المحاسبي في الجزائر بين المرجعية الوطنية والتوجه نحو المعايير الدولية" إلى تتبع مسار التقييس المحاسبي في الجزائر منذ مرحلة ما بعد الاستقلال وصولاً إلى التوجه نحو تبني المعايير الدولية مع تقييم مدى ملاءمة الأنظمة المحاسبية المختلفة للواقع الاقتصادي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لاستقراء المراحل التاريخية لتطور التقييس المحاسبي إلى جانب المنهج الاستقصائي من خلال استطلاع آراء عينة من الأكاديميين والممارسين في مجال المحاسبة، وتوصلت الدراسة إلى أن التبعية للنموذج الفرنسي استمرت فعلياً حتى سنة 1973، حيث ظل المخطط المحاسبي الفرنسي لعام 1957 المرجع الأساسي المعتمد في الممارسة المحاسبية، كما بينت النتائج أن الانتقال إلى المخطط المحاسبي الوطني سنة 1975 كان يهدف إلى التقليل من الاعتماد على النموذج الفرنسي وبناء نظام محاسبي يتلاءم مع طبيعة الاقتصاد الاشتراكي غير أن استقلالية المهنة لم تتجسد بشكل فعلي إلا مع الإصلاحات القانونية التي عرفتها الجزائر سنة 1991؛³²

8/ دراسة حسين صادق (2021):

"محاولة لتقييم مدى نجاعة التوجه الجديد لاكتساب شهادتي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في الجزائر"

سعت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية المسارات التعليمية والمهنية المتبعة في الجزائر للحصول على الشهادات العليا في المحاسبة مقارنة بالنظم السابقة. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأجرى دراسة ميدانية استطلعت آراء 82 محاسب ومحافظ حسابات حول نجاعة التكوين الجديد،

³²Benberrah, S. and Benmehdi, H. "Conformité du système comptable financier algérien avec le référentiel comptable international adopté et d'harmonisation avec l'environnement juridico-fiscal". *Revue des Recherches Economiques et Financières*, Université Oum El Bouaghi, Vol. 10, No. 02, (2023). pp. 543-564

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

وأظهرت نتائج الدراسة أن التوجه الجديد يساهم في رفع كفاءة المهنيين من خلال مراحل الانتقاء والتكوين النظري والتربص المهني، غير أن الدراسة لاحظت وجود نقائص في المسار الجديد خصوصا فيما يتعلق بمحدودية التخصصات الجامعية المسموح لها بالمشاركة وضعف محتوى البرامج التعليمية في المعاهد المتخصصة مقارنة بالمعايير الدولية؛³³

9/ دراسة مزهود وسيلة (2021):

سعت الدراسة المعنونة بـ "التطور التشريعي للمسؤولية القانونية للمحاسب المعتمد في الجزائر" إلى تسليط الضوء على تطور طبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتق المحاسب المعتمد عبر مختلف الحقب التنظيمية منذ الاستقلال. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القانوني التحليلي لتتبع حزمة القوانين الصادرة لضبط المهن الحرة، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن دور المحاسب المعتمد تحول تاريخياً من مجرد "كاتب حسابات" تنفيذي خاضع كلياً للتوجيه الإداري ومحمي بالغطاء الحكومي، إلى صاحب مهنة حرة مستقلة يتحمل بمفرده تبعات قراراته المهنية ومسؤولياته المدنية والجزائية كاملة وهو التحول الذي أسس لنظرة المشرع الحديثة للمحاسب المعتمد كشريك اقتصادي استراتيجي للمؤسسات الحرة ومكاتب التسيير المستقلة.³⁴

³³صادق حسين، "محاولة لتقييم مدى نجاعة التوجه الجديد لاكتساب شهادتي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في الجزائر"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 02، 2021.

³⁴مزهود وسيلة، "التطور التشريعي للمسؤولية القانونية للمحاسب المعتمد في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021،

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

المطلب الثاني: دراسات إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر والانتقال نحو المعايير الدولية

1/ دراسة مداني بن بلغيث (2004):

تعد دراسة مداني بن بلغيث المعنونة "أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر" والصادرة سنة 2004 من الدراسات الرائدة التي تناولت موضوع إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني ليتلاءم مع متطلبات اقتصاد السوق ومعايير التوحيد المحاسبي الدولية، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب دراسة ميدانية شملت عينة من المهنيين والأكاديميين بلغ عددهم 90 فرد، وقد توصلت الدراسة إلى وجود إجماع بين المختصين حول ضرورة إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية، كما أوصت الدراسة بضرورة وضع إطار مفاهيمي للمحاسبة يكون مرجعا للتوحيد المحاسبي الوطني ويساعد على تسهيل عملية الانتقال إلى المعايير الدولية؛³⁵

2/ دراسة صالح حواس (2007):

تناولت دراسة صالح حواس الموسومة "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية" والصادرة سنة 2007 موضوع التقارب بين النظام المحاسبي الوطني والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وقد هدفت الدراسة إلى تشخيص المعوقات التي تحول دون تطبيق المعايير الدولية في الجزائر وتحديد أثرها على جودة المعلومات المالية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل

³⁵ بن بلغيث مداني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر، 2004.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة المتعلقة بالتوافق المحاسبي الدولي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير IAS/IFRS يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين شفافية القوائم المالية وتعزيز ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية، كما أكدت النتائج على أهمية تكوين المحاسبين والمدققين وتأهيلهم علميا ومهنيا حتى يتمكنوا من استيعاب متطلبات المعايير الدولية؛³⁶

3/ دراسة حنان عجيلة (2019):

تناولت الباحثة حنان عجيلة في دراستها المعنونة "إصلاح مهنة المحاسب المعتمد في ضوء النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية" والصادرة سنة 2019 واقع فئة المحاسب المعتمد في الجزائر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير هذا النظام على تنظيم المهنة وعلى الدور الذي يؤديه المحاسب المعتمد داخل المؤسسات، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى دراسة ميدانية شملت عينة من المحاسبين المعتمدين في الجنوب الشرقي للجزائر باستخدام الاستبيان والمقابلة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود توافق نظري بين تنظيم المهنة ومتطلبات النظام المحاسبي المالي، غير أن التطبيق الميداني يواجه عدة صعوبات تتعلق بعدم وضوح بعض النصوص التنظيمية، كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية الهيئات المهنية وإشراكها في صياغة التشريعات المنظمة للمهنة؛³⁷

4/ دراسة سليمان بلعور وعبد القادر قطيب (2018):

³⁶ حواسصالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

³⁷ عجيلة حنان، مرجع سبق ذكره.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

تناول الباحثان سليمان بلعور وعبد القادر قطيب في دراستهما المعنونة "واقع مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي" الصادرة سنة 2018 تقييم واقع المهنة بعد تطبيق الإصلاح المحاسبي الجديد، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل التغيرات التي شهدتها الممارسة المحاسبية في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب دراسة ميدانية شملت عينة من المهنيين والأكاديميين المهتمين بمجال المحاسبة والمالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي الجديد يتماشى مع المعايير الدولية ويساهم في تحسين جودة المعلومات المالية إلا أن تطبيقه لا يزال يواجه عدة عراقيل أهمها ضعف تأهيل المهنيين وتأخر صدور بعض النصوص التنظيمية المكملة، كما أوصت الدراسة بضرورة إصلاح منظومة التعليم المحاسبي في الجامعات وتطوير برامج التكوين المهني المستمر؛³⁸

5/ دراسة بوقفة علاء (2020):

تناول الباحث بوقفة علاء في دراسته الموسومة بعنوان "إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر: واقع وآفاق" الصادرة سنة 2020 واقع مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل الإصلاحات القانونية الحديثة، هدفت الدراسة إلى تحليل أسباب الاختلالات التي عرفت بها المهنة وتقييم دور الإصلاحات التشريعية التي رافقت تطبيق النظام المحاسبي المالي، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية المنظمة للمهنة وتحليل واقع الهيئات المهنية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات المحاسبية التي بدأت منذ سنة 2010 لم تقتصر

³⁸ سليمان بلعور محمد وقطيب عبد القادر، "تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الشلف، 2018.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

على تغيير النظام المحاسبي فقط بل شملت أيضا إعادة تنظيم المهنة عبر إصدار مجموعة من النصوص القانونية، كما أكدت الدراسة أن المهنة ما تزال تواجه عدة مشاكل أهمها ضعف تأهيل المهنيين وضعف أداء المنظمات المهنية إضافة إلى ضعف اندماج المهنة في الهيئات الدولية مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين؛³⁹

6/ دراسة بوشوشة محمد (2022):

قدم الباحث بوشوشة محمد في دراسته المعنونة "قراءة في تنظيم مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر في إطار القانون 01-10" الصادرة سنة 2022 تحليل قانوني وتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر، هدفت الدراسة إلى إبراز الإشكالات القانونية التي تواجه تنظيم هذه المهنة ضمن منظومة المهن المحاسبية المستقلة، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية المنظمة للمهنة وتحليل انعكاساتها على الممارسة المهنية، وتوصلت الدراسة إلى أن القانون 01-10 رغم أهميته في تنظيم المهن المحاسبية إلا أنه يتضمن عدة ثغرات تنظيمية تؤثر على مكانة المحاسب المعتمد، كما أشارت النتائج إلى وجود مؤشرات على تراجع دور هذه الفئة مقارنة بباقي المهن المحاسبية مثل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات إضافة إلى وجود قيود تنظيمية تحد من تطوير المهنة؛⁴⁰

7/ دراسة حفيدة لسنوني (2022):

³⁹بوقفة علاء، "إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر: واقع وآفاق"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة سوق أهراس، 2020.

⁴⁰بوشوشة محمد، مرجع سبق ذكره.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

تناولت الباحثة **حفيدة لسنوني** في دراستها الموسومة **"تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر"** الصادرة سنة **2022** التطور الذي عرفته المهنة في ظل التحولات الاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد العالمي، هدفت الدراسة إلى تحليل مدى قدرة مهنة المحاسبة في الجزائر على مواكبة التغيرات الاقتصادية التي فرضتها العولمة والاستثمار الأجنبي، واعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** في تحليل تطور الإطار القانوني للمهنة ودور المنظمات المهنية في تنظيمها، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر اضطرت إلى إصلاح منظومتها المحاسبية نتيجة الانفتاح الاقتصادي وضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي استوجب تحديث النظام المحاسبي وتطوير دور المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية كما أكدت الدراسة أن تطوير المهنة يتطلب تحسين التكوين المهني وتعزيز استقلالية الهيئات المهنية؛⁴¹

8/ دراسة إيمان نواره (2023):

تناولت هذه الأطروحة **"خدمات المحاسب المعتمد في ظل تبني الرقمنة في الجزائر"** تأثير التحول الرقمي على الخدمات التي يقدمها المحاسب المعتمد لزملائه وللإدارات العمومية مثل الضرائب والضمان الاجتماعي، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لعرض تجربة الرقمنة في الإدارات الجزائرية ذات الصلة بالممارسة المحاسبية، وأظهرت نتائج الدراسة أن مكاتب المحاسبة تأثرت إيجابياً بالرقمنة من حيث تحسين سرعة العمليات وتحديث الخدمات المقدمة، كما أوصت الدراسة

⁴¹ **حفيدة لسنوني**، "تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر بين الواقع والتحديات"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة غليزان، 2022.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

بضرورة تعميم إلزامية التعامل الرقمي والدفع الإلكتروني على كافة الإدارات بهدف تقليص الأعباء البيروقراطية وتعزيز شفافية المعلومات المالية؛⁴²

9/ دراسة باني سيد علي والجوزي جميلة (2024):

تناول الباحثان باني سيد علي والجوزي جميلة في دراستهما المعنونة "تحليل مدى توافق خصائص جودة المعلومات المالية بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS الصادرة سنة 2024 العلاقة بين النظام المحاسبي الجزائري والمعايير الدولية، هدفت الدراسة إلى تقييم مدى توافق خصائص جودة المعلومات المالية في النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، واعتمد الباحثان على المنهج التحليلي المقارن من خلال مقارنة الخصائص النوعية للمعلومات المالية في النظام المحاسبي الجزائري مع تلك المعتمدة في المعايير الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية من حيث خصائص جودة المعلومات المالية مع وجود بعض الاختلافات البسيطة، كما أكدت الدراسة أن هذا التوافق يساهم في تحسين شفافية المعلومات المالية ويعزز دور المحاسب في إعداد التقارير المالية ذات الجودة العالية.⁴³

10/ دراسة بن مبروك مصطفى وبوقليع يسرى (2025):

⁴²نوار إيمان، مرجع سبق ذكره.

⁴³باني سيد علي، الجوزي جميلة، "تحليل مدى توافق خصائص جودة المعلومات المالية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية IAS/IFRS"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشلف، 2024.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

تناولت هذه الدراسة المعنونة بـ "واقع الأداء المهني للمحاسب المعتمد في ظل تطبيقات النظام المحاسبي المالي وعصرنة الجباية الإلكترونية في الجزائر" إبراز التغيرات العملية التي طرأت على الأنشطة اليومية للمحاسب المعتمد عند الموازنة بين متطلبات القياس المحاسبي وفق الـ SCF والالتزامات التصريحية الرقمية المستحدثة. اعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج الوصفي التحليلي بالتطبيق على عينة من المهنيين والممارسين الأحرار عبر استخدام استمارة استقصائية الكترونية ومقابلات مباشرة، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن انتقال الإدارة الجبائية والمؤسسات نحو الأنظمة والمنصات التفاعلية فرض على المحاسب المعتمد تحديث مهاراته التقنية لتتجاوز مجرد التسجيل الدفترى التقليدي نحو التمكن من آليات التشغيل البيئي للبيانات، كما أكدت التوصيات على ضرورة قيام المجالس المهنية بتكثيف الدورات التأهيلية حول التسيير الرقمي للملفات الضريبية لضمان كفاءة مكاتب المحاسبة.⁴⁴

11/دراسة قارة عبد الرحيم (2025):

هدفت دراسة الباحث الموسومة بـ "أثر متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية على تطور الدور الاستشاري للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية" إلى تبيان كيف ساهم إصلاح المنظومة المحاسبية وتبني الرقمنة في تغيير الهوية المهنية للمحاسب المعتمد داخل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة. استخدم الباحث المنهج الوصفي المدعم بتحليل المحتوى لعدد من التقارير والقوانين الإدارية التنظيمية، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن حصر دور المحاسب المعتمد سابقاً في الجوانب التنفيذية قد انتهى عملياً؛ حيث أدى تبني معايير الإفصاح

⁴⁴ بن مبروك مصطفى وبوقليع يسرى، "واقع الأداء المهني للمحاسب المعتمد في ظل تطبيقات النظام المحاسبي المالي وعصرنة الجباية الإلكترونية في الجزائر"، مجلة الممارسات المحاسبية والجبائية المعاصرة، جامعة البليدة 2، المجلد 06، العدد 01، 2025.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

الحديث والربط الرقمي مع البوابات الحكومية إلى تخفيف الأعباء الروتينية ومكنه من الانتقال نحو لعب دور "المستشار المالي والضريبي الاستراتيجي" للمؤسسات، مما رفع من القيمة المضافة لخدماته في دعم صناعة القرار المالي وتوجيه السياسات الاستثمارية للمؤسسات محل الخدمة.⁴⁵

المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة حول تطور مهنة المحاسبة (المقارنة بينها والتعقيب عليها)

بعد استعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع مهنة المحاسبة في الجزائر، يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات التي تسمح بإجراء مقارنة علمية بينها، إضافة إلى تحديد موقع الدراسة الحالية ضمن هذا المجال البحثي.

❖ الفرع الأول/ المقارنة بين الدراسات من حيث الأهداف:

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أن الباحثين تناولوا موضوع مهنة المحاسبة في الجزائر من زوايا متعددة، حيث ركزت بعض الدراسات على الجذور التاريخية والتنظيم القانوني للمهنة، بينما اهتمت دراسات أخرى بإصلاح النظام المحاسبي والتقارب مع المعايير الدولية، في حين تناولت دراسات حديثة تحديات المهنة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والمسؤوليات القانونية والوظائف الاستشارية المستجدة للمحاسب المعتمد.

ففيما يتعلق بالدراسات التي اهتمت بالبدايات التاريخية لتنظيم المهنة، نجد أن دراسة لخضر خلف (2014) ركزت على تحليل الجذور التاريخية للنظام المحاسبي في الجزائر بعد الاستقلال مبينة

⁴⁵قارة عبد الرحيم، "أثر متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية على تطور الدور الاستشاري للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية"، مجلة الفكر المحاسبي والمالي المستدام، جامعة تلمسان، المجلد 07، العدد 02، 2025.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

اعتماد الجزائر في البداية على المخطط المحاسبي الفرنسي لسنة 1957 لتفادي الفراغ القانوني، كما سعت دراسة فيروز خويلدات (2015) إلى تقييم واقع مهنة المحاسبة عبر مختلف مراحل تطورها حيث أبرزت أن المهنة في بداياتها كانت مرتبطة أساسا بالرقابة على الممتلكات العامة أكثر من كونها نشاطا مهنيا مستقلا، وفي السياق نفسه تناولت دراسة مامونمؤدن (2016) الإطار القانوني للهيئات المهنية موضحة أن إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة سنة 1971 كان خطوة مهمة لتنظيم المهنة رغم استمرار تبعيتها الإدارية لوزارة المالية، كما ركزت دراسات بن نعمة سليمة ومخفي أمين (2017) وشاشوة عبد الكريم (2018-2019) على تتبع التطور التاريخي والتنظيمي للمهنة حيث أبرزت هذه الدراسات أن استقلالية المهنة لم تتحقق فعليا إلا مع الإصلاحات التشريعية لسنة 1991، وفي السياق نفسه بينت دراسة بوسعيد محمد العربي (2022) أن الجزائر ورثت بعد الاستقلال المنظومة المحاسبية الفرنسية واستمرت في تطبيقها لعدة سنوات قبل الشروع في تنظيم المهنة بشكل تدريجي، بينما أكدت دراسة بن برة سمير وبن مهدي هادية (2023) استمرار تأثير النموذج الفرنسي إلى غاية بداية السبعينيات قبل اعتماد المخطط المحاسبي الوطني، وينضم إلى هذه الزاوية دراسة مزهود وسيلة (2021) التي هدفت بدورها إلى تتبع التطور التاريخي للتنظيم التشريعي ولكن من منظور محدد يستهدف تبيان طبيعة المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق المحاسب المعتمد عبر مختلف تلك الحقب التنظيمية.

أما الدراسات التي تناولت إصلاح النظام المحاسبي والتقارب مع المعايير الدولية فقد ركزت على تحليل التحولات التي عرفت المنظومة المحاسبية الجزائرية خاصة مع التوجه نحو اقتصاد السوق. فقد أبرزت دراسة مداني بن بلغيث (2004) أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر لمواكبة أعمال التوحيد المحاسبي الدولي مؤكدة ضرورة إنشاء إطار مفاهيمي وطني يساعد على

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

الانتقال نحو المعايير الدولية، كما تناولت دراسة صالح حواس (2007) التوجه الجديد نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية حيث ركزت على دور هذه المعايير في تحسين شفافية القوائم المالية وتعزيز ثقة المستثمرين، وفي السياق نفسه اهتمت دراسة سليمان بلعور وعبد القادر قطيب (2018) بتقييم واقع الممارسة المحاسبية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، كما تناولت دراسة حنان عجيلة (2019) أثر هذا النظام على تنظيم مهنة المحاسب المعتمد ودوره داخل المؤسسات الاقتصادية، ويتكامل مع هذا الطرح دراسة قارة عبد الرحيم (2025) التي ركزت أهدافها على رصد أثر متطلبات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية وعصرنة النظام المحاسبي على تطور وتغير الهوية المهنية للمحاسب المعتمد وتحوله نحو الأدوار الاستشارية.

كما ظهرت في السنوات الأخيرة دراسات ركزت على تحليل الإطار القانوني للمهنة والتحديات المعاصرة التي تواجهها، حيث سعت دراسة بوقفة علاء (2020) إلى تحليل واقع المهنة في ظل الإصلاحات القانونية الحديثة، بينما قدمت دراسة بوشوشة محمد (2022) قراءة قانونية لتنظيم مهنة المحاسب المعتمد في إطار القانون 10-01، وفي الاتجاه نفسه تناولت دراسة حفيدة لسنوني (2022) تطور تنظيم المهنة في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة، كما ركزت دراسة حسين صادق (2021) على تقييم نظام التكوين المهني للحصول على شهادات الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، أما الدراسات الأحدث فقد اتجهت إلى دراسة التحولات التكنولوجية في المهنة حيث تناولت أطروحة إيمان نواره (2023) تأثير الرقمنة على الخدمات التي يقدمها المحاسب المعتمد، في حين ركزت دراسة باني سيد علي والجوزي جميلة (2024) على مدى توافق خصائص جودة المعلومات المالية في النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية، وفي ذات سياق التحديات الرقمية الحديثة والمنظومات الإلكترونية المستجدة، تبرز دراسة بن مبروك مصطفى وبوقليع يسرى (2025)

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

التي استهدفت تشخيص واقع الأداء المهني العملياتي للمحاسب المعتمد في ظل الموازنة بين متطلبات الـSCF وعصرنة آليات الجباية الإلكترونية.

ومن خلال تحليل هذه الدراسات يتبين أن معظمها ركز على الإطار القانوني والتنظيمي للمهنة أو على إصلاح النظام المحاسبي والتقارب مع المعايير الدولية، في حين لم يتم التطرق بشكل معمق إلى تطور الدور المهني للمحاسب المعتمد داخل المؤسسات الاقتصادية وتأثير الإصلاحات المحاسبية على طبيعة مهامه اليومية ومستوى مساهمته في تحسين جودة المعلومات المالية واتخاذ القرار.

❖ الفرع الثاني/ المقارنة بين الدراسات من حيث المنهجية:

يتضح من خلال مراجعة الدراسات السابقة أن أغلب الباحثين اعتمدوا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة الظواهر التنظيمية والمهنية المرتبطة بالمحاسبة. فقد استخدم هذا المنهج في عدد كبير من الدراسات مثل دراسة لخضر خلف (2014)، مامون مؤذن (2016)، بن نعمة ومخفي (2017)، بوقفة (2020) وبوشوشة (2022) حيث تم الاعتماد على تحليل النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لمهنة المحاسبة في الجزائر، كما وظفت دراسة مزهود وسيلة (2021) المنهج الوصفي القانوني التحليلي لاستقراء الحزم التشريعية، واعتمدت دراسة قارة عبد الرحيم (2025) على المنهج الوصفي المدعم بأسلوب تحليل المحتوى للتقارير والقوانين الإدارية.

كما اعتمدت بعض الدراسات على المنهج التاريخي من أجل تتبع تطور النظام المحاسبي والمهنة منذ الاستقلال كما هو الحال في دراسة شاشوة عبد الكريم (2018-2019) ودراسة بوسعيد محمد

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

العربي (2022) حيث تم تحليل المراحل التاريخية التي مر بها النظام المحاسبي الجزائري منذ تبني المخطط الفرنسي سنة 1957 إلى غاية الإصلاحات الحديثة.

ومن جهة أخرى، لجأت عدة دراسات إلى الدراسة الميدانية باستخدام الاستبيان أو المقابلة من أجل تحليل آراء المهنيين والأكاديميين حول واقع المهنة مثل دراسة فيروز خويلدات (2015)، مداني بن بلغيث (2004)، حنان عجيلة (2019) وحسين صادق (2021)، وفي نفس هذا المسار التطبيقي الميداني، اعتمدت دراسة بن مبروك مصطفى وبوقليع يسرى (2025) على الدراسة الميدانية من خلال استخدام استمارة استقصائية إلكترونية ومقابلات مباشرة موجهة لعينة من المهنيين والممارسين الأحرار، كما اعتمدت بعض الدراسات على المنهج المقارن لتحليل الاختلافات بين النظام المحاسبي الجزائري والمعايير الدولية كما هو الحال في دراسة باني سيد علي والجوزي جميلة (2024).

وبالرغم من تنوع المناهج المستخدمة فإن أغلب الدراسات ركزت أساساً على تحليل الإطار القانوني والنظام المحاسبي بينما لم تتوسع بشكل كبير في دراسة الدور التطبيقي للمحاسب المعتمد داخل المؤسسات الاقتصادية.

❖ الفرع الثالث/ المقارنة بين الدراسات من حيث النتائج:

أظهرت معظم الدراسات السابقة أن مهنة المحاسبة في الجزائر شهدت تطوراً تدريجياً منذ الاستقلال، حيث بدأت بمرحلة التبعية للنموذج الفرنسي قبل الانتقال إلى مرحلة بناء نظام محاسبي وطني، ثم مرحلة الإصلاحات التي صاحبت التحول نحو اقتصاد السوق، وقد عززت دراسة مزهود وسيلة (2021) هذه النتائج تاريخياً بكشفها أن دور المحاسب المعتمد تحول تشريعياً من صفة كاتب

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

حسابات تنفيذي خاضع كلياً للتوجيه الإداري في البدايات، إلى مهنة حرة مستقلة تتحمل تبعات المسؤولية القانونية الكاملة.

كما أكدت الدراسات أن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ساهم في تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من المعايير الدولية وتحسين جودة المعلومات المالية وهو ما أكدته دراسات بلعور وقطيب (2018) وعجيلة (2019) وباني والجوزي (2024)، غير أن هذه الدراسات أشارت في الوقت نفسه إلى وجود مجموعة من الصعوبات التي تعيق التطبيق الفعلي لهذه الإصلاحات من أهمها ضعف التأهيل المهني للمحاسبين وتأخر صدور بعض النصوص التنظيمية المكملّة، وجاءت نتائج دراسة قارة عبد الرحيم (2025) لتبين تخلص المحاسب المعتمد تشغيلياً من أعبائه التقليدية بفضل متطلبات التوافق مع المعايير وتوجهه الفعلي نحو لعب دور المستشار المالي والضريري الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية.

كما بينت عدة دراسات وجود إشكالات تنظيمية وقانونية تؤثر على تطوير المهنة، مثل محدودية استقلالية الهيئات المهنية وضعف دورها في تنظيم الممارسة المهنية وهو ما أكدته دراسات مؤذن (2016) وبوقمة (2020) وبوشوشة (2022)، إضافة إلى ذلك أبرزت بعض الدراسات الحديثة التحديات الجديدة التي تواجه المهنة في ظل التحول الرقمي كما جاء في دراسة إيمان نواره (2023) التي بينت تأثير الرقمنة على طبيعة الخدمات المحاسبية، وهو ما عمقته وأكدته نتائج دراسة بن مبروك مصطفى وبوقليع يسرى (2025) ببيانها أن التحول الرقمي وعصرنة الجباية الإلكترونية فرضا قسراً على المحاسب المعتمد ضرورة الارتقاء بأدائه وتحديث مهاراته التقنية لتتعدى القيد الدفترى التقليدي إلى آليات التشغيل البيئي التفاعلي للبيانات الجبائية والمالية.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

الفرع الرابع/ التعقيب العام وموقع الدراسة الحالية:

على الرغم من الأهمية العلمية الكبيرة التي تكتسبها الدراسات السابقة في تفسير تطور مهنة المحاسبة في الجزائر إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت أساساً على إصلاح النظام المحاسبي أو تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للمهنة حيث انصب اهتمامها على دراسة التشريعات المنظمة للمهنة أو تقييم الإصلاحات المحاسبية التي عرفت الجزائر خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

غير أن الملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها هي أن هذه الدراسات لم تتناول بشكل معمق تطور الدور المهني للمحاسب المعتمد داخل المؤسسات الاقتصادية إذ غالباً ما تم تناول المهنة بشكل عام دون التركيز على طبيعة المهام التي يؤديها المحاسب المعتمد أو التحولات التي طرأت على دوره في ظل الإصلاحات المحاسبية والاقتصادية المستمرة.

كما أن عدداً من الدراسات انطلق من مقاربة نظرية أو قانونية بحتة ركزت على تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية دون التوسع في دراسة الجانب التطبيقي المتعلق بممارسة المحاسب المعتمد لمهامه داخل المؤسسات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بدوره في تحسين جودة المعلومات المالية والمساهمة في عملية اتخاذ القرار، إضافة إلى التحديات المهنية المرتبطة بتطور نظم المعلومات المحاسبية وانتشار الرقمنة.

ومن هذا المنطلق تأتي الدراسة الحالية الموسومة بـ "تطور دور المحاسب المعتمد في الجزائر" بهدف تسليط الضوء على التحولات التي عرفها دور المحاسب المعتمد في ظل الإصلاحات التشريعية

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

وتطبيق النظام المحاسبي المالي إضافة إلى تحليل التحديات المهنية التي تواجه هذه الفئة في البيئة الاقتصادية المعاصرة، بما في ذلك تأثير الرقمنة على الممارسة المحاسبية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح أن مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر تعد من المهن الأساسية التي تلعب دور مهم في تنظيم النشاط الاقتصادي وضمان مصداقية المعلومات المالية للمؤسسات، وقد سعى المشرع الجزائري إلى تنظيم هذه المهنة من خلال مجموعة من النصوص القانونية التي تحدد شروط ممارستها والمهام التي يضطلع بها المهنيون العاملون في هذا المجال خاصة بعد صدور القانون رقم 10-01 الذي أعاد تنظيم المهن المحاسبية وأدخل عدة إصلاحات على مستوى الهياكل المهنية وآليات الرقابة والتنظيم.

كما تبين أن هذه المهنة لم تبق ثابتة بل عرفت تطوراً تدريجياً نتيجة التحولات الاقتصادية والتشريعية التي عرفت الجزائر إضافة إلى تأثير التغيرات التكنولوجية التي فرضت على المهنيين التكيف مع متطلبات الرقمنة واعتماد أدوات العمل المحاسبي الحديثة، وعلى الرغم من هذه التطورات إلا أن المهنة لا تزال تواجه عدة تحديات تتعلق بضعف التكوين المهني وبعض النقائص في التنظيم القانوني، إضافة إلى محدودية استقلالية الهيئات المهنية.

الفصل الأول — الإطار النظري والتنظيمي لمهنة المحاسب المعتمد في الجزائر

ومن جهة أخرى أظهرت الدراسات السابقة أن موضوع مهنة المحاسبة في الجزائر حظي باهتمام عدد من الباحثين الذين تناولوا مختلف جوانبها خاصة ما يتعلق بإصلاح النظام المحاسبي والتقارب مع المعايير الدولية، غير أن هذه الدراسات ركزت في معظمها على الجوانب القانونية والتنظيمية للمهنة في حين لم تتناول بشكل معمق تطور الدور المهني للمحاسب المعتمد داخل المؤسسات الاقتصادية وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته، وبناءً على ذلك يمكن الانتقال في الفصل الموالي إلى الجانب التطبيقي للدراسة من أجل تحليل واقع دور المحاسب المعتمد في الجزائر ومدى تطوره في ظل التحولات الاقتصادية والتنظيمية الحديثة.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لدور
المحاسب المعتمد
في الجزائر

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصول السابقة الإطار النظري لموضوع الدراسة، من حيث المفاهيم المتعلقة بمهنة المحاسبة المعتمدة وأبعاد الإصلاحات القانونية والرقمية وتأثيرها على الدور الوظيفي، ننقل في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي الذي يمثل جوهر الدراسة الميدانية حيث تم اختيار مجموعة من مكاتب المحاسبة المعتمدة بولاية غرداية كبيئة ميدانية لإجراء الدراسة، بالنظر إلى طبيعة نشاطها المهني وتماسها المباشر مع التحديات الإصلاحية والتقنية الحديثة.

وقد سعينا من خلال هذا الفصل إلى قياس مدى مساهمة التنظيم القانوني ومتطلبات الرقمنة في تطوير الدور المهني للمحاسب المعتمد وذلك من خلال تصميم استبيان علمي وتوزيعه على عينة من المهنيين معالجة البيانات وتحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة عبر برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة تحليلية ومعمقة للبيانات الميدانية، من خلال عرض خصائص العينة وتحليل محاور الاستبيان واختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية التي انطلقت منها الدراسة، كما يسلط الضوء على المؤشرات الإحصائية التي تبرز مدى صدق وثبات أداة البحث، لنتمكن في النهاية من استخلاص نتائج موضوعية تساهم في تقييم واقع المهنة وتقديم توصيات عملية تخدم صناع القرار والمنظمات المهنية.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات الديموغرافية

بعد التطرق إلى الإطار النظري للدراسة، كان لا بد من الانتقال إلى الجانب التطبيقي، من خلال دراسة ميدانية تسمح لنا بجمع المعلومات وتحليلها من واقع الميدان، من أجل التحقق من صحة الفرضيات المطروحة وتقديم نتائج دقيقة ومبنية على معطيات واقعية، يتناول هذا المبحث أهم الإجراءات التي تم إتباعها خلال الدراسة والتي شملت الأدوات والأساليب الإحصائية المستعملة، خصائص العينة المستهدفة، وطريقة جمع البيانات.

ويضم المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات الديموغرافية.

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

من أجل بناء دراسة علمية دقيقة وموثوقة لا بد من إتباع منهجية واضحة تشمل الإجراءات الإحصائية المناسبة إلى جانب اختيار عينة تمثل المجتمع محل الدراسة، واستخدام أدوات فعالة لجمع البيانات وعليه سيتم في هذا المطلب عرض الأساليب الإحصائية المعتمدة، وتوضيح خصائص عينة الدراسة، بالإضافة إلى تقديم أداة جمع البيانات المستعملة.

1. الأساليب الإحصائية: من أجل معالجة وتحليل البيانات التي تم جمعها ميدانيا تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS) وهو برنامج واسع الاستخدام في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، لأنه يساعد في الحصول على نتائج دقيقة وسهلة التفسير.

وقد استعمل في هذه الدراسة الأساليب التحليلية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على توزيع الأجوبة.
 - المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري: من أجل تقييم إجابات المبحوثين حول محاور الدراسة؛
 - معامل "كرونباخ ألفا": لقياس مدى ثبات وصدق الاستبيان أي التأكد من أن الأسئلة تقيس فعلا ما وضعت من أجله وأن الإجابات متناسقة.
 - تحليل الانحدار: لاختبار الفرضيات.
 - معامل الارتباط بيرسون: لدراسة العلاقة.
- كل هذه الأدوات سمحت بتحليل المعلومات بطريقة علمية تدعم النتائج وتؤكد أو تنفي الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة.

2. عينة الدراسة: بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية لتشمل مجموعة المحاسبين المعتمدين والمحاسبين لدى مؤسسات بولاية غرداية، عدد الاستبيانات التي تم توزيعها عليهم بلغ 44 وتم استرجاعها كلها صالحة للتحليل ما يمثل نسبة استجابة مقبولة في الدراسات الميدانية.

كما حرصنا على أن تكون العينة متنوعة من حيث الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، المنصب الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة المهنية، والمشاركة في دورات التكوين في المجال المحاسبي، وذلك لضمان تمثيل شامل ودقيق لمختلف فئات الموظفين، هذا التنوع ساهم في تقديم صورة أوضح عن تطور دور المحاسب المعتمد في الجزائر.

3. أدوات جمع البيانات: من أجل جمع المعلومات الضرورية للدراسة، تم الاعتماد على أداة الاستبيان الإلكتروني، لأنه وسيلة فعالة وسهلة للوصول إلى عدد كبير من الأفراد في وقت قصير، كما أنه يساعد

الفصل الثاني _____ الدراسة الميدانية للموضوع

في جمع بيانات موحدة تسهل معالجتها إحصائياً، وقد تم تصميم الاستبيان بشكل بسيط ومنظم وتضمن ثلاثة أجزاء رئيسية:

– **المحور الأول:** خاص بالبيانات الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، المنصب الوظيفي، الخبرة المهنية).

– **المحور الثاني:** خاص بالتنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر وتضمن 4 عبارات.

– **المحور الثالث:** خاص بمتطلبات رقمنة مهنة المحاسبة تضم 4 عبارات؛

– **المحور الرابع:** خاص بالتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة يتكون من 4 عبارات؛

– **المحور الخامس:** خاص بدور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة يتكون من 4 عبارات.

وقد استخدمنا مقياس ليكرت (Likert scale) الخماسي لقياس إجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان، وهو مقسم إلى خمس درجات كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-1): مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح	الاتجاه	درجة الموافقة
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة	ضعيفة جداً
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق	ضعيفة
من 2.60 إلى 3.39	محايد	متوسطة
من 3.40 إلى 4.19	موافق	عالية
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة	عالية جداً

المصدر: إعداد الطالبين

4. صدق وثبات أداة الدراسة: يقصد بالصدق الظاهري مدى وضوح فقرات أداة الدراسة (الاستبيان)

وملاءمتها لقياس ما وضعت من أجله من الناحية الشكلية والمضمونية، وللتأكد من ذلك تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال الدراسة قصد تحكيمه وتقييم مدى دقة صياغته، وضوح عباراته وشموليته لأبعاد الموضوع محل الدراسة وقد تم الأخذ بالملاحظات والتوصيات

الفصل الثاني _____ الدراسة الميدانية للموضوع

المقدمة منهم، ما ساعد على تحسين أداة القياس واعتماد نسخة نهائية أكثر دقة ووضوح قبل توزيعها على العينة.

أما ثبات الأداة، فيقصد به مدى استقرار المقياس وعدم تناقض نتائجه مع نفسه أي قدرة الأداة على إعطاء نفس النتائج تقريبا إذا أعيد تطبيقها على نفس العينة في ظروف مماثلة، ولقياس ذلك تم استخدام معامل "ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha) "لقياس مدى الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان، وقد أسفرت نتائج اختبار الثبات عن ما يلي:

الجدول (2-2): معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
محور التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر	4	0.924
محور متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة	4	0.971
محور التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة	4	0.950
محور دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة	4	0.915
الثبات العام	16	0.984

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

يتضح من الجدول رقم أن قيم معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لجميع متغيرات الدراسة جاءت مرتفعة جد حيث تراوحت بين 0.915 و0.971 وهي نسب تفوق الحد الأدنى المقبول إحصائي والبالغ 0.60 مما يشير إلى وجود درجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان.

وفيما يتعلق بمحور التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر فقد بلغ معامل الثبات 0.924 وهي قيمة عالية تعكس تجانس كبير بين فقرات هذا المحور، أما محور متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة فقد سجل أعلى قيمة ثبات بلغت 0.971 ما يدل على دقة الأداة في قياس هذا البعد التكنولوجي.

وبالنسبة لمحوري التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة ودور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة فقد تراوحت معاملات الثبات فيهما بين 0.915 و0.950 مما يؤكد اتساق العبارات في كل محور وصلاحيته الأداة في قياس أبعاد الدراسة بشكل موثوق، كما أن الثبات العام للأداة (لكافة الفقرات الـ 16) قد بلغ 0.984 وهي نسبة مرتفعة جدا تعكس موثوقية عالية لأداة الدراسة وتؤكد أنها تقيس متغيرات البحث (تطور دور المحاسب المعتمد) بشكل دقيق ومتربط، وهذه النتائج موضحة في الملحق رقم (1) من مخرجات برنامج SPSS.

تعزز هذه النتائج من مصداقية البيانات التي تم جمعها وتمنح ثقة أكبر فيما سينتج عن الدراسة من تحليلات واستنتاجات بشأن التحولات المهنية والتنظيمية للمحاسب المعتمد في الجزائر وبالأخص ضمن البيئة الاقتصادية لولاية غرداية محل الدراسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات الديموغرافية

في هذا المطلب سيتم عرض وتحليل البيانات الديموغرافية المتعلقة بعينة الدراسة والتي تشمل متغيرات مثل الجنس، الفئة العمرية، المنصب الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة المهنية كما سيتم تحليل خصائص كل من هذه المتغيرات بشكل مفصل وذلك بالاعتماد على النتائج المستخرجة من البرنامج الإحصائي SPSS بهدف فهم تركيبة العينة وتفسير نتائج الدراسة في ضوء هذه الخصائص.

1. دراسة توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس: يوضح الجدول الموالي توزيع عينة الدراسة حسب المتغير الديموغرافي الجنس.

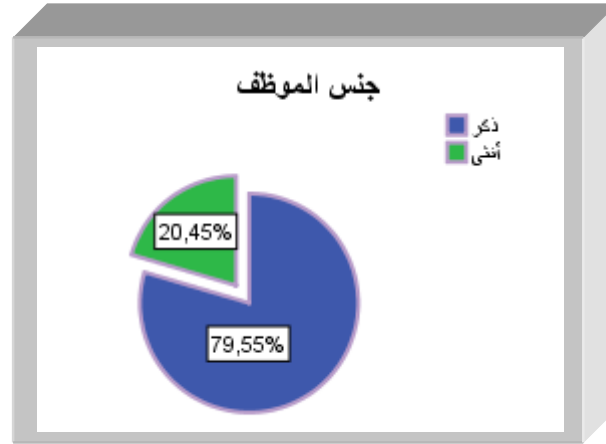
الجدول رقم (2-3): النسبة المئوية والتكرار لجنس العينة

الجنس	التكرار	النسبة %
أنثى	9	20.9
ذكر	35	79.5

المجموع	44	100
---------	----	-----

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

الشكل رقم (1): النسبة المئوية لمتغير الجنس



المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

يظهر من خلال نتائج الجدول أن هناك سيطرة واضحة للعنصر الذكوري في عينة الدراسة بنسبة بلغت 79.5% في حين لم تتجاوز نسبة الإناث 20.5% ويفسر ذلك بأن مهنة المحاسب المعتمد كمهنة حرة في البيئة الجزائرية وتحديدا في ولاية مثل غرداية لا تزال تستقطب الرجال بشكل أكبر نظرا لما تتطلبه من احتكاك دائم بالمحيط الخارجي وكثرة التنقلات بين الإدارات العمومية والمصالح الجبائية والشركات وهي أعباء مهنية قد تجد فيها المرأة العاملة صعوبة في التوفيق بينها وبين الالتزامات الاجتماعية رغم التواجد النسوي المتمامي في الوظائف المحاسبية الإدارية المستقرة.

2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية :

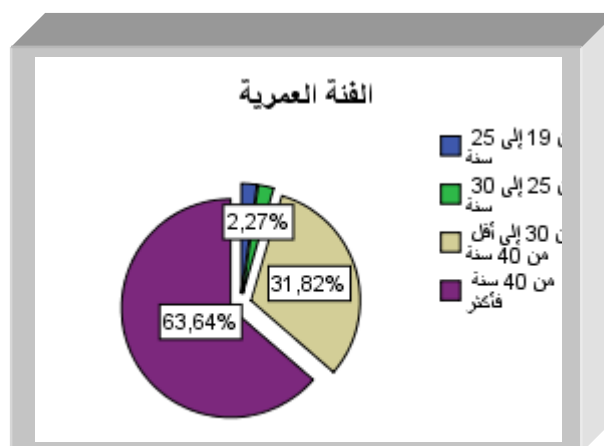
الجدول رقم (2-4): النسبة المئوية والتكرار لمتغير الفئة العمرية

النسبة %	التكرار	الفئة العمرية
2.3	1	من 19 إلى 25 سنة
2.3	1	من 25 إلى 30 سنة
31.8	14	من 30 إلى 40 سنة

63.6	28	من 40 سنة فأكثر
100	44	المجموع

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

الشكل رقم (2): النسبة المئوية لمتغير العمر



المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

كشفت النتائج أن الفئة العمرية الأكبر (40 سنة فأكثر) هي الأكثر تمثيلا في العينة بنسبة 63.6% ويعود التفسير المنطقي لهذا الارتفاع إلى أن الحصول على اعتماد ممارسة مهنة المحاسبة من قبل وزارة المالية والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين يتطلب بالضرورة سنوات طويلة من الممارسة والتربص الميداني مما يجعل هذه المهنة ترتبط في الغالب بسن النضج هذا يخدم الدراسة بشكل كبير كون هذه الفئة هي الأكثر وعي بالتطورات التاريخية للمهنة من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الرقمية الحالية.

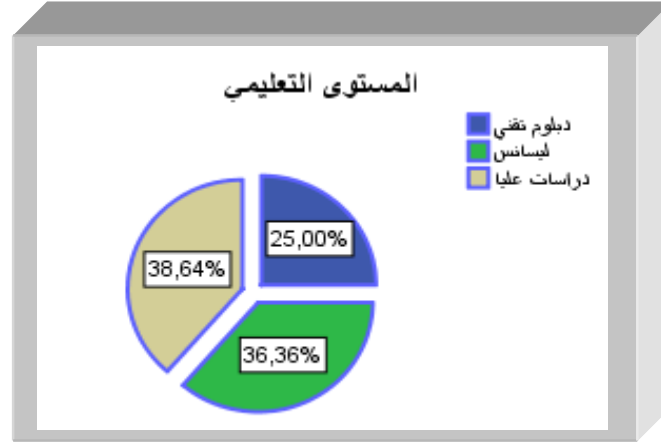
3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي:

الجدول رقم (2-5): النسبة المئوية والتكرار لمتغير المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
25.0	11	دبلوم تقني
36.4	16	ليسانس
38.6	17	دراسات عليا
100	44	المجموع

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

الشكل رقم (3): النسبة المئوية لمتغير المستوى التعليمي



المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

يلاحظ من توزيع العينة أن نسبة 38.6% من المبحوثين يمتلكون شهادات في الدراسات العليا تليها فئة الليسانس بنسبة 36.4% ويفسر هذا الارتفاع في المستوى الأكاديمي بأن الإصلاحات المحاسبية التي تبنتها الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF) فرضت نوع من التخصص العلمي الدقيق، فالمحاسب المعتمد اليوم يحتاج إلى قاعدة أكاديمية صلبة لفك رموز المعايير الدولية والتعامل مع الثغرات القانونية والجبائية مما جعل المهنة تبتعد عن الطابع التقني البسيط وتتجه نحو الطابع الأكاديمي الاستشاري.

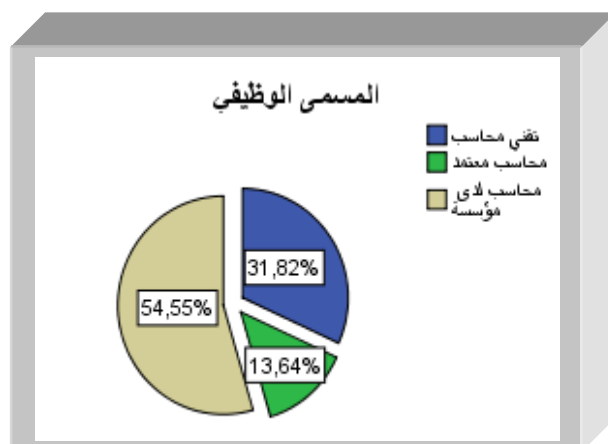
4. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي

الجدول رقم (2-6): النسبة المئوية والتكرار لمتغير المنصب الوظيفي

النسبة %	التكرار	المنصب الوظيفي
3.1	1	تقني محاسب
28.1	9	محاسب معتمد
25.0	8	محاسب لدى مؤسسة
100	44	المجموع

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

الشكل رقم (4): النسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي



المصدر: إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات SPSSV24

أظهرت النتائج أن 79.5% من أفراد العينة يشغلون منصب محاسب معتمد أو أصحاب المكاتب المستقلة، ويفسر هذا التركيز نجاح أداة الدراسة في استهداف جوهر الموضوع فهذه الفئة هي المعنية مباشرة بكل التحديات التي تواجه المهنة (من رقمنة وتغييرات قانونية وضغوط السوق)، وبما أنهم يمارسون المهنة بصفة مستقلة فإن آرائهم حول تطور دور المحاسب تكون أكثر تحرر وموضوعية من المحاسبين الموظفين لدى المؤسسات الذين قد يتقيدون بالسياسات الداخلية لجهات عملهم.

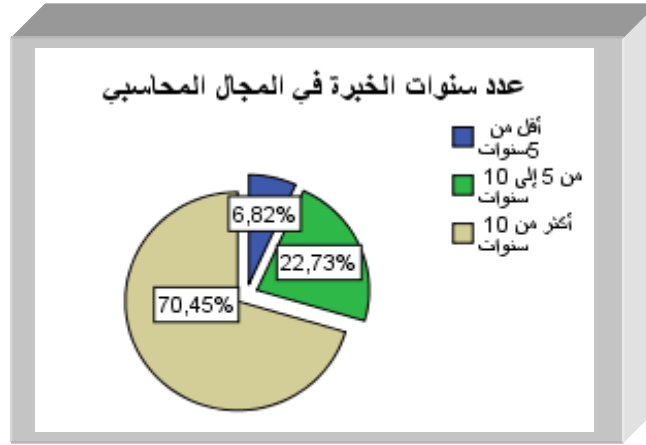
5. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

الجدول رقم (2-7): النسبة المئوية والتكرار لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	3	6.8
من 5 إلى 10 سنوات	10	22.7
أكثر من 10 سنوات	31	70.5
المجموع	44	100

المصدر: إعداد الطالبين اعتماداً على مخرجات SPSSV24

الشكل رقم (5): النسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

تشير البيانات إلى أن الفئة الغالبة في العينة هم ذوو الخبرة التي تتجاوز 10 سنوات بنسبة 70.5% ويفسر هذا التوجه بأن قطاع المحاسبة في الجزائر يعتمد بشكل أساسي على التراكم المعرفي والخبرة الميدانية في التعامل مع قانون الضرائب والمنظومة المحاسبية إن امتلاك العينة لهذه الخبرة الطويلة يمنح نتائج البحث مصداقية عالية لأن المبحوثين هنا يتكلمون عن تطور الدور بناء على مقارنة واقعية عاشوها بين فترتين مختلفتين من ممارسة المهنة.

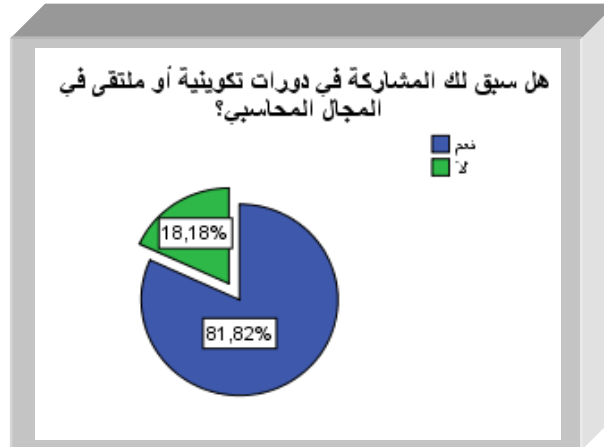
6. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سؤال: هل سبق لك المشاركة في دورات تكوينية أو ملتقى في المجال المحاسبي؟

الجدول رقم (2-8): يمثل النسبة المئوية والتكرار لمتغير الدورات التكوينية في المجال المحاسبي

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
نعم	36	81.8
لا	8	18.2
المجموع	44	100

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

الشكل رقم (6): النسبة المئوية لمتغير الدورات التكوينية في المجال المحاسبي



المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

أكدت النتائج أن الغالبية العظمى بنسبة 81.8% سبق لها المشاركة في دورات تكوينية أو ملتقيات يفسر هذا الإقبال الكبير بأن المحاسب المعتمد يدرك تماما أن معارفه الجامعية ستتقادم بسرعة إذا لم يواكب التحيينات الجبائية والقوانين المالية السنوية، كما أن ظهور المنصات الرقمية للتصاريح الجبائية (مثل منصة جبايتك) فرض على المحاسبين الانخراط في تكوينات تقنية سريعة مما يؤكد أن دور المحاسب يتطور تماشيا مع التطور التكنولوجي والتشريعي في الدولة.

المبحث الثاني: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

يهدف هذا المبحث إلى تحليل واقع مهنة المحاسبة المعتمدة في الجزائر ومدى تطور دور المحاسب في ظل الإصلاحات القانونية والتحول الرقمية، وذلك من خلال تحليل إجابات أفراد العينة (المحاسبين المعتمدين بولاية غرداية) حول مختلف محاور الدراسة المتعلقة بالتنظيم المهني، متطلبات الرقمنة، والتحديات الميدانية، وصولا إلى الدور الجوهري للمحاسب داخل المؤسسة، كما يسعى هذا المبحث إلى اختبار الفرضيات التي تم وضعها ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها بناءً على المعالجة الإحصائية

للبيانات وينتظر من هذا التحليل أن يساهم في تقديم صورة واقعية ودقيقة عن التحول في طبيعة المهنة مما يساعد على استخلاص استنتاجات علمية واقتراح توصيات عملية تخدم المهنيين وصناع القرار في قطاع المحاسبة والمالية.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب عرض نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة من المحاسبين المعتمدين والمحاسبين لدى مؤسسات دولة ومؤسسات خاصة بولاية غرداية وذلك بهدف معرفة آرائهم حول أربع محاور رئيسية سنحلل النتائج بشكل مبسط ونوضح الاتجاهات العامة لكل بعد ومحور.

1. تحليل اتجاه آراء أفراد العينة حول المحور الثاني:

الجدول رقم (2-9): اتجاه آراء أفراد العينة حول محور التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في

الجزائر

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	التقييم
1 يساهم التنظيم القانوني في ضبط ممارسة مهنة المحاسبة بفعالية	1.682	0.603	غير موافق بشدة	ضعيفة جدا
2 ساهم القانون 01-10 في إحداث نقلة تنظيمية لمهنة المحاسبة	2.046	0.861	غير موافق	ضعيفة
3 يحدد الإطار القانوني مهام وصلاحيات المحاسب المعتمد بدقة	1.841	0.608	غير موافق	ضعيفة
4 يساهم التنظيم المهني في الحد من الممارسات غير القانونية	1.750	0.781	غير موافق بشدة	ضعيفة جدا
التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر	1.830	0.651	غير موافق	ضعيفة

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

أظهرت نتائج الجدول أن الاتجاه العام لأفراد العينة نحو فعالية التنظيم القانوني جاء بمتوسط حسابي قدره (1.830) وهو ما يضع المحور في مستوى تقييم "ضعيف" واتجاه "غير موافق، حيث نجد أن العبارة

الأولى التي تنص على مساهمة التنظيم في ضبط المهنة سجلت متوسط منخفض جدا (1.682) بتقدير "ضعيف جداً"، تليها العبارة الرابعة المتعلقة بالحد من الممارسات غير القانونية بمتوسط (1.750) بينما سجلت العبارة الثانية الخاصة بالقانون 10-01 والعبارة الثالثة المتعلقة بتحديد الصلاحيات متوسطات بلغت (2.046) و(1.841) على التوالي وهي قيم تظل ضمن النطاق الضعيف.

ونفسر هذا الرفض الجماعي لفعالية المنظومة القانونية بأن المحاسب المعتمد في ولاية غرداية لا يلمس حماية قانونية حقيقية في ممارسته اليومية رغم وجود نصوص تشريعية وقوانين مثل القانون 10-01 إلا أن المحاسبين يشعرون بأنها نصوص شكلية لم تتجح في ضبط المسؤوليات بشكل يمنع التداخل الإداري، هذا التقييم الضعيف لضبط الممارسات غير القانونية يعكس وجود فراغ رقابي ميداني يجعل المحاسب يشعر بالمشوشية المهنية أمام الضغوط الخارجية مما يؤدي إلى عدم اقتناعه بأن القانون الحالي يمثل أرضية صلبة لتطور المهنة.

2. تحليل آراء أفراد العينة حول أسئلة المحور الثالث

الجدول رقم (2-10): اتجاه آراء أفراد العينة حول متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	التقييم
1 تعتمد مكاتب المحاسبة بشكل أساسي على البرمجيات المحاسبية الحديثة	1.796	0.878	غير موافق	ضعيفة
2 ساهمت الرقمنة في تحسين جودة وموثوقية العمل المحاسبي	1.909	1.138	غير موافق	ضعيفة
3 تسهل المحاسبة الرقمية عملية التنسيق والربط مع الإدارات والمصالح المختلفة	1.682	0.829	غير موافق بشدة	ضعيفة جدا
4 أدت الرقمنة إلى تنويع وتطوير الخدمات التي يقدمها المحاسب المعتمد	1.841	1.055	غير موافق	ضعيفة
متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة	1.807	0.943	غير موافق	ضعيفة

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

الفصل الثاني _____ الدراسة الميدانية للموضوع

بينت نتائج الجدول أن المتوسط الحسابي العام بلغ 1.807 مما يعكس اتجاه عام غير موافق وتقييم ضعيف لمستوى الرقمنة المحقق.

وعند تحليل العبارات نجد أن العبارة الثالثة المتعلقة بتسهيل التنسيق مع الإدارات والمصالح المختلفة حظيت بأدنى متوسط 1.682 بتقدير ضعيف جدا بينما تقاربت بقية العبارات كاعتماد البرمجيات الحديثة بمتوسط 1.796 وتنوع الخدمات 1.841 وتحسين جودة العمل 1.909 في تقييمات ضعيفة لا ترقى لمستوى التوقعات الرقمية الحديثة.

تفسر هذه النتائج بوجود أزمة ثقة رقمية لدى المحاسبين المبحوثين فبدل من أن تكون التكنولوجيا وسيلة لرفع الكفاءة، يراها الكثيرون مصدر للتعقيد الإداري خاصة في ظل ضعف البنية التحتية للاتصالات في بعض المناطق والمشاكل التقنية المتكررة في المنصات الحكومية التابعة لوزارة المالية.

إن التقييم الضعيف جد العملية الربط مع الإدارات يشير إلى أن الرقمنة في الجزائر لا تزال تسير بجهود منفردة وغير متكاملة مما يضطر المحاسب للقيام بأعمال مزدوجة ورقمية وهو ما يحول دون شعوره بأثر الرقمنة في تحسين جودة وموثوقية عمله أو تطوير خدماته الاستشارية.

2. تحليل آراء أفراد العينة حول المحور الرابع:

الجدول رقم (2-11): اتجاه آراء أفراد العينة حول محور التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	التقييم
1 يمثل ضعف التكوين المستمر عائق أمام تطور أداء المحاسب	1.636	0.613	غير موافق بشدة	ضعيفة جدا
2 تؤثر المنافسة غير القانونية (السوق الموازي) سلبا على مهنة المحاسبة	2.273	1.042	محايد	متوسطة
3 يؤدي ضعف الوعي بدور المحاسب المعتمد إلى تهميش مكانته داخل	1.841	0.776	غير موافق	ضعيفة

الفصل الثاني _____ الدراسة الميدانية للموضوع

المؤسسة				
4	تقرض التغيرات الاقتصادية والجبائية ضغوط وتحديات جديدة على مهنة المحاسب المعتمد	1.909	0.832	غير موافق
	التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة	1.915	0.774	غير موافق

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

توضح نتائج الجدول وجود ضغوط مهنية كبيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (1.915) بتقدير ضعيف واتجاه غير موافق، والملاحظ هو التباين في التقييم بين العبارات حيث سجلت العبارة الأولى المتعلقة بضعف التكوين المستمر كعائق متوسط قدره (1.636) بتقدير بينما مالت العبارة الثانية المتعلقة بالمنافسة غير القانونية (السوق الموازي) نحو الاتجاه المحايد بمتوسط (2.273)، في حين سجلت التحديات الاقتصادية والجبائية وتهميش مكانة المحاسب متوسطات قدرها (1.909) و (1.841) على التوالي.

يمكن تفسير عدم موافقة المبحوثين على هذه الفقرات بوعيهم بأن التحديات التي يواجهونها هي تحديات هيكلية أعمق من مجرد نقص في التكوين أو منافسة غير شرعية، فالمحاسب يرى أن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم استقرار القوانين الجبائية والضغوط الاقتصادية التي تجعل منه مجرد وسيلة لتفادي الغرامات الضريبية، أما الموقف المحايد تجاه السوق الموازي فيدل على نوع من التعايش الإجباري مع هذا الواقع المرير الذي عجزت الجهات الوصية عن حله مما ولد شعوراً بأن التحديات أصبحت جزءاً لا يتجزأ من البيئة المهنية وليست مجرد عوائق طارئة يمكن تجاوزها بالتكوين البسيط.

4. تحليل آراء أفراد العينة حول المحور الخامس:

الجدول رقم (2-12): اتجاه آراء أفراد العينة حول محور دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة

العبارات	المتوسط	الانحراف	الاتجاه	التقييم
----------	---------	----------	---------	---------

الفصل الثاني _____ الدراسة الميدانية للموضوع

		المعياري	الحسابي		
1	يرفع المحاسب المعتمد من مستوى جودة وشفافية المعلومات المالية	0.627	1.546	غير موافق بشدة	ضعيفة جدا
2	يلعب المحاسب دور جوهري كصانع قرار أو مستشار مالي للمدير	0.936	1.909	غير موافق بشدة	ضعيفة جدا
3	يعزز وجود المحاسب المعتمد/ أو المحاسب لدى المؤسسة من فعالية الرقابة الداخلية	0.553	1.705	غير موافق بشدة	ضعيفة جدا
4	تساهم خبرة المحاسب المعتمد في التقليل من الأخطاء	0.546	1.432	غير موافق بشدة	ضعيفة جدا
	دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة	0.611	1.648	غير موافق بشدة	ضعيفة جدا

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSSV24

يعتبر هذا المحور هو الأقل تقييم في الدراسة حيث سجلت نتائج الجدول متوسط حسابي عام قدره (1.648) بتقدير "ضعيف جداً" واتجاه "غير موافق بشدة"، حيث نجد أن العبارة الرابعة المتعلقة بالتقليل من الأخطاء سجلت أدنى متوسط إحصائي في الاستبيان بـ (1.432)، تليها العبارة الأولى المتعلقة بجودة وشفافية المعلومات بمتوسط (1.546)، في حين سجلت العبارتان الثانية والثالثة (دور المستشار والرقابة الداخلية) متوسطات بلغت (1.909) و (1.705) بتقدير ضعيف جدا وضعيف.

ويكشف هذا التحليل أن المحاسب في الشركة الجزائرية يعيش حالة من ضياع الهوية فهو يرى نفسه خبير قادر على حماية أموال الشركة ومنع الأخطاء، لكن صاحب العمل يراه مجرد وسيط مع الضرائب بدل أن يكون شريكا في اتخاذ القرارات المهمة، يجد نفسه مجرد موظف يعالج أوراق جاهزة دون أن يسمح له بمراقبة ما يحدث فعليا أو إبداء رأيه التقني، وهذا التهميش جعل المحاسب يشعر بأن شهادته وخبرته مقيدة وأن وجوده في المؤسسة هو مجرد إجراء قانوني لتفادي الغرامات، وليس للمساهمة في نجاح الشركة وتطويرها.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

بعد عرضنا لنتائج الدراسة الوصفية، سننتقل الآن إلى مرحلة اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-Test) وهو الاختبار المناسب لمعرفة ما إذا كانت آراء المبحوثين تبتعد أو تقترب من القيمة الاختبارية (المتوسط الفرضي).

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

نصت الفرضية على أنه: "يساهم التنظيم القانوني في ضبط وتطوير الأداء المهني للمحاسب المعتمد في الجزائر".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، قمنا بمقارنة المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين حول المحور الثاني بالقيمة الاختبارية المحددة بـ (3) والجدول الموالي يوضح النتائج المحصلة:

الجدول رقم (2-13): نتائج اختبار (T) لمحور التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة

المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	درجة الحرية (ddl)	مستوى الدلالة (Sig)	متوسط الفروق
التنظيم القانوني	44	7.31	2.60	11.00	43	0.000	4.31

المصدر: إعداد الطالبين بناءً على مخرجات برنامج SPSS V24

من خلال ملاحظة نتائج الجدول أعلاه، يتبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي للمحور بلغت (7.31) وهي قيمة تبتعد عن القيمة الاختبارية (3) بفرق متوسط قدره (4.31)، بلغت قيمة (T) المحسوبة (11.00) وهي قيمة مرتفعة تعكس وجود فروق جوهرية كما وصل مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) إلى القيمة

(0.000) وبما أن هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) فإننا نؤكد وجود دلالة إحصائية قوية لآراء المبحوثين تجاه هذا المحور .

يظهر الاختبار الإحصائي أن هناك إجماع كبير لدى أفراد العينة حول واقع التنظيم القانوني للمهنة، وبالعودة إلى نتائج التحليل الوصفي لل فقرات نجد أن هذا الإجماع يتجه نحو عدم الرضا حيث يرى المحاسبون المعتمدون في ولاية غرداية أن النصوص القانونية الحالية (وعلى رأسها القانون 10-01) لم تنجح في خلق بيئة مهنية منضبطة بالقدر الكافي.

ويمكن تفسير ذلك أن المهنيون يعتبرون أن القوانين الموجودة هي نصوص جامدة لا توفر آليات حماية حقيقية للمحاسب في مواجهة الضغوط الخارجية أو المنافسة غير الشرعية كما أنه ورغم تحديد القانون للمهام إلا أن الممارسة الميدانية تظهر تداخل في الأدوار مما يجعل المحاسب يشعر بأن التنظيم المهني لم يساهم بفعالية في ضبط المهنة كم أن ارتفاع قيمة (T) بمتوسط (7.31) مع اتجاهات سلبية لل فقرات يؤكد أن المحاسبين يقرون بوجود أثر قانوني لكنه أثر بيروقراطي أكثر منه تطويري حيث يفرض التزامات دون أن يقدم ضمانات مهنية.

وبناءً على النتائج الإحصائية التي أثبتت وجود دلالة إحصائية ($Sig < 0.05$) نخلص إلى أن الفرضية الفرعية الأولى محققة إحصائياً من حيث وجود أثر للتنظيم القانوني ولكن من الناحية الواقعية والميدانية فإن هذا الأثر يعتبر سلبياً حيث لم يساهم التنظيم القانوني في تطوير الدور المهني للمحاسب بالشكل المأمول بل ظل دوره محصور في الالتزام بالشكليات القانونية والجبائية.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

نصت الفرضية على أنه: "تساهم متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة في تطوير وتفعيل دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة."

للتحقق من صحة هذه الفرضية، استخدمنا معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمعرفة طبيعة وقوة العلاقة بين المتغير المستقل (الرقمنة) والمتغير التابع (دور المحاسب) والنتائج موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-14): معامل ارتباط بيرسون بين متطلبات الرقمنة ودور المحاسب المعتمد

المتغيرات	معامل ارتباط بيرسون (R)	مستوى الدلالة (Sig)	عدد أفراد العينة (N)	نوع العلاقة
متطلبات الرقمنة ودور المحاسب المعتمد	0.947	0.000	44	طردية قوية جداً

المصدر: إعداد الطالبين بناءً على مخرجات برنامج SPSS V24

تظهر نتائج الجدول بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين (0.947) وهي قيمة موجبة وتقترب من الواحد الصحيح مما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية جداً، كما بلغ مستوى الدلالة (Sig = 0.000)، وهو أقل بكثير من مستوى المعنوية المعتمد (0.01) مما يعني أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية جداً وليست وليدة الصدفة.

تشير هذه النتيجة إحصائياً إلى أن أي تغير في مستوى الرقمنة يتبعه تغير مباشر وقوي في طبيعة دور المحاسب المعتمد، ويمكن تفسير هذه العلاقة القوية (0.947) في ظل واقع المهنة بأن دور المحاسب

المعاصر أصبح مرتبط كلياً بالوسائل الرقمية، فالمحاسب لا يمكنه أداء مهامه الرقابية أو الاستشارية في الوقت الحالي دون الاعتماد على البرمجيات، لذا يرى المبحوثون أن الرقمنة هي المحرك الأساسي لمكانتهم داخل المؤسسة، كما تشير القوة العالية للارتباط إلى أن فشل الرقمنة أو ضعفها (كما أظهرت النتائج الوصفية السابقة بمتوسط 1.80) يؤدي مباشرة وبالضرورة إلى ضعف وتهميش دور المحاسب، أي أن المبحوثين يربطون تطور دورهم بتوفر بيئة رقمية متكاملة، وبما أن البيئة الرقمية الحالية ضعيفة فقد ظل دورهم ضعيف، إضافة لذلك فالرقمنة تفرض على المحاسب الانتقال من العمليات الحسابية البسيطة إلى تحليل البيانات وهذا الارتباط القوي يؤكد أن المبحوثين مدركون تماماً بأن مفتاح تطوير دورهم يكمن في التمكن التقني الرقمي.

وبناءً على النتائج المحصلة وبما أن مستوى الدلالة (0.000) أقل من (0.01) فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الرقمنة وتطوير دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة.

إلا أنه ورغم قبول الفرضية بوجود علاقة إلا أن هذا الارتباط القوي يفسر لنا لماذا جاء تقييم دور المحاسب ضعيف في الجداول السابقة، لأن المتغير المستقل (الرقمنة) هو الآخر يعاني من ضعف ميداني مما أثر بشكل طردي وبقوة على المتغير التابع (الدور المهني).

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

نصت الفرضية على أنه: "تؤثر التحديات الميدانية على تفعيل الدور المهني للمحاسب المعتمد".

الجدول رقم (2-15): نموذج الانحدار وتحليل التباين (ANOVA)

البيان	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	معامل التحديد المعدل	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)
أثر تحديات المهنة على دور المحاسب	0.968	0.938	0.936	634.161	0.000

المصدر: إعداد الطالبين بناءً على مخرجات برنامج SPSS V24

تشير النتائج من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.968) وهي قيمة مرتفعة تدل على وجود علاقة قوية بين التحديات التي تواجه المهنة والدور الوظيفي للمحاسب، في حين بلغت قيمة معامل التحديد (R2) (0.938) وهذا يعني أن "دور المحاسب داخل المؤسسة" يفسر ما نسبته 93.8% من التباين الحاصل في التحديات وهي نسبة عالية جدا توضح الارتباط الوثيق بينهما، وقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (634.161) بمستوى دلالة (Sig=0.000)، وبما أنها أقل من 0.05 فإن هذا يؤكد صلاحية النموذج الإحصائي ومعنوية التأثير بين المتغيرات.

تعطي هذه النتائج مؤشر ميداني قوي على أن التحديات ليست مجرد عوائق جانبية بل هي محدد أساسي للدور الذي يلعبه المحاسب في الجزائر.

ويمكن تفسير هذا التأثير البالغ بأن الارتفاع الكبير في معامل التحديد يفسر لنا لماذا جاء تقييم دور المحاسب في الجداول الوصفية السابقة ضعيف جدا فالنتيجة تؤكد أن التحديات التي تواجه المحاسب في

المهنة من ضغوط جبائية، وتهميش إداري يقيد أي محاولة لتطوير دور المحاسب، كما أن المحاسب المعتمد في ولاية غرداية يجد نفسه رهين لهذه التحديات فكلما زادت تعقيدات القوانين الجبائية وضغوط العمل الروتيني، تقلص دوره الاستشاري والرقابي مما حول مهنته من مهنة إبداعية وتحليلية إلى مهنة امتثال ودفاع ضد المخاطر القانونية فقط، إضافة لذلك هذا الارتباط القوي يثبت أن تهميش دور المحاسب داخل المؤسسة هو نتيجة مباشرة ومنطقية للتحديات التي لم تجد حلول قانونية أو تقنية كافية.

بناءً على النتائج الإحصائية المحصلة، وبما أن مستوى الدلالة (0.000) أصغر من (0.05)، فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثالثة ونؤكد وجود تأثير ذو دلالة إحصائية كبيرة للتحديات الميدانية على تفعيل وتطوير دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر.

من خلال اختبار الفرضيات الثلاث نصل إلى نتيجة مفادها أن تطوير دور المحاسب في الجزائر لا يزال يواجه ارتباطاً سلبياً بالواقع، فالتنظيم القانوني ضعيف الأثر والرقمنة غير مكتملة والتحديات الميدانية تسيطر بشكل كامل على طبيعة الأداء المهني مما أدى في النهاية إلى بقاء دور المحاسب في مستويات إجرائية بسيطة بعيدة عن الدور الاستشاري الحديث.

ثالثاً/ اختبار الفرضية الرئيسية:

نصت الفرضية الرئيسية على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات المهنية (التنظيم القانوني والرقمنة) وبين تطور الدور الوظيفي للمحاسب المعتمد داخل المؤسسة."

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة مدى مساهمة المتغيرين المستقلين في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع، والنتائج موضحة في الجداول أدناه:

الفصل الثاني _____ الدراسة الميدانية للموضوع

الجدول رقم (2-16): ملخص النموذج وتحليل التباين (ANOVA) للفرضية الرئيسية

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)
0.964	0.930	0.927	272.809	0.000

الجدول رقم (2-17): معاملات الانحدار (Coefficients) للمتغيرات المستقلة.

المتغيرات المستقلة	المعاملات غير المعيارية (B)	المعاملات المعيارية (Beta)	قيمة (T)	مستوى الدلالة (Sig)
(الثابت)	0.928	---	2.639	0.012
التنظيم القانوني	0.456	0.486	4.461	0.000
متطلبات الرقمنة	0.322	0.497	4.560	0.000

المصدر: إعداد الطالبين بناءً على مخرجات برنامج SPSS V24

تظهر نتائج الجداول أن النموذج المعتمد يتمتع بدرجة عالية جداً من القوة التفسيرية حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.930$) ما يعني أن المتغيرين المستقلين وهما التنظيم القانوني والرقمنة يفسران ما نسبته 93% من التباين في دور المحاسب المعتمد وهي نسبة مرتفعة تعكس قدرة النموذج على تفسير الظاهرة المدروسة بشكل دقيق، في حين تعود النسبة المتبقية المقدرة بـ 7% إلى عوامل أخرى لم تشملها الدراسة.

كما أكدت نتائج اختبار (F) معنوية النموذج إذ بلغت قيمته 272.809 عند مستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهو أقل بكثير من المستوى المعتمد (0.05) مما يدل على صلاحية النموذج الإحصائي وقدرته على التنبؤ، ومن جهة أخرى أظهرت نتائج جدول المعاملات أن كلا المتغيرين التنظيم القانوني والرقمنة، لهما تأثير معنوي ودال إحصائياً على المتغير التابع حيث بلغت قيمة الدلالة لكل منهما (0.000)، مع تسجيل تفوق طفيف لمتغير الرقمنة بقيمة بيتا (0.497) مقارنة بالتنظيم القانوني الذي بلغ (0.486).

وتقودنا هذه النتائج إلى مناقشة أعمق لطبيعة العلاقة بين المتغيرات حيث يتضح وجود ارتباط وثيق ومتربط بين الإطار القانوني والوسائل الرقمية في تشكيل الدور الحديث للمحاسب المعتمد في الجزائر، فهذه العلاقة تعكس نوع من التكامل الوظيفي إذ أن الارتباط القوي (0.964) يدل على أن تطوير دور المحاسب لا يمكن أن يتحقق بالاعتماد على أحد العاملين دون الآخر فالقوانين بمفردها تبقى محدودة الفعالية في غياب أدوات رقمية حديثة، كما أن الرقمنة دون تأطير قانوني تفقد عنصر الموثوقية والمصداقية وهو ما يجعل من هذا التكامل عامل حاسم في تحسين جودة المعلومات المالية، كما يبرز تفوق الرقمنة من حيث التأثير النسبي كمؤشر على التحول الذي يشهده العمل المحاسبي، حيث أصبحت التكنولوجيا تمثل المحرك الأساسي لتحديث المهنة، من خلال نقل المحاسب من الدور التقليدي القائم على التسجيل والمعالجة إلى دور أكثر تطور يتمثل في الاستشارة المالية وتقديم المعلومات بشكل فوري ودقيق، غير أن هذه النتائج لا يمكن فصلها عن الواقع الميداني إذ أظهر التحليل الوصفي السابق ضعف في متوسطات المتغيرات وهو ما يعني أن قوة العلاقة المكتشفة لا تعكس بالضرورة أداء جيد بل تشير إلى أن أي ضعف في تطبيق القوانين أو في مستوى الرقمنة سينعكس بشكل مباشر على تراجع دور المحاسب المعتمد وهو ما يفسر محدودية هذا الدور في الواقع العملي.

وبناءً على ما سبق، يمكن اتخاذ قرار واضح بشأن الفرضية الرئيسية للدراسة حيث تؤكد نتائج تحليل الانحدار المتعدد من خلال مستويات الدلالة الإحصائية المنخفضة لكل من النموذج والمتغيرات ($Sig = 0.000$) والتي تقل عن مستوى المعنوية (0.05)، صحة الفرضية الرئيسية، وعليه يتم قبول هذه الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات المهنية المتمثلة في التنظيم القانوني والرقمنة وبين تطور الدور الوظيفي للمحاسب المعتمد داخل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

من خلال نتائج الدراسة نلاحظ وجود فجوة حادة بين طموحات القوانين والواقع الميداني فرغم أن المحاسبين يقرون بوجود إطار قانوني إلا أن رضاهم عن فعالية هذا القانون في حمايتهم سجل 1.83 من 5 وهي درجة "ضعيفة" تؤكد ما توصلت إليه دراسة مؤدن (2016) بأن القوانين الجزائرية تظل نصوص نظرية تفتقر لآليات حماية المحاسب من فوضى السوق والمنافسة غير الشرعية، ويعكس هذا الوضع حالة من عدم التوازن بين ما هو منصوص عليه تشريعيا وما هو مطبق فعليا حيث يبقى المحاسب في مواجهة مباشرة مع تحديات السوق دون غطاء قانوني فعال يضمن له الاستقرار المهني ويعزز مكانته داخل المؤسسة.

وفيما يخص التكنولوجيا كشفت النتائج عن ارتباط قوي جدا بلغت قيمته 0.947 بين الرقمنة وتطور المهنة لكن الصادم أن واقع تطبيق هذه الرقمنة في المكاتب حصل على تقييم 1.80 فقط وهذا التناقض الرقمي يفسر استنتاج دراسة إيمان نواره (2023) بأن الرقمنة المتعثرة في الإدارات والمنصات الحكومية هي العائق الأول الذي يمنع المحاسب من التحول إلى مستشار مالي رقمي ويجبره على البقاء في دائرة العمل الورقي التقليدي، فبدل أن تكون الرقمنة وسيلة لتحرير المحاسب من الأعباء الروتينية أصبحت في الواقع عاملا إضافيا من عوامل التعقيد نتيجة ضعف البنية التحتية الرقمية وعدم تكامل الأنظمة.

أما النتيجة الأكثر تأثير فهي أن 93.8% من واقع دور المحاسب الحالي تتحكم فيه التحديات والمشاكل الميدانية مثل ضغوط الضرائب وتهميش مكانة المحاسب وهي نسبة ضخمة تفسر لماذا يغيب الدور الاستشاري للمحاسب، فالمحاسب يستهلك معظم طاقته في حل المشكلات الإدارية والامتثال للقوانين الجبائية المتغيرة وهو ما يتطابق مع نتائج دراسة بوقفة (2020) التي أثبتت أن استنزاف المحاسب في الجباية هو العدو الأول لتطوير مهاراته التحليلية، وبهذا يتحول المحاسب من فاعل استراتيجي محتمل إلى منفذ إداري منشغل بتسيير الأعباء اليومية بدل التفكير في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

ختاما وبالرغم من أن العلاقة الإحصائية الكلية بين الإصلاحات وتطور المهنة كانت قوية جدا برقم 0.964 إلا أن الواقع الفعلي لهذا التطور سجل 1.64 (ضعيف جدا) أي أن المحاسب يمتلك الرغبة والأدوات نظريا لكن البيئة الإدارية المحيطة به تعيق تقدمه، ومن هنا يتضح أن الإشكال لا يكمن في غياب المقومات بقدر ما يرتبط بسوء تفعيلها على أرض الواقع مما يجعل دور المحاسب داخل المؤسسة الجزائرية كما وصفته دراسة باني والجوزي (2024) دور تنفيذي بسيطلا يرتقي إلى مستوى الشريك الاستراتيجي في صنع واتخاذ القرارات.

خلاصة الفصل

تثبت نتائج الدراسة الميدانية أن واقع مهنة المحاسبة في ولاية غرداية يعيش حالة من التناقض بين النصوص والواقعينما توجد علاقة ارتباط إحصائية قوية جدا بين الإصلاحات القانونية والرقمنة وبين تطوير المهنة إلا أن أثر هذه العلاقة ميدانيا ظل ضعيفا جدا ولم يرق لمستوى التطلعات، هذا يعود بالأساس إلى أن البيئة القانونية والتقنية الحالية لم تتجح في خلق الأثر المطلوب مما جعل دور المحاسب يراوح مكانه في الجوانب الإجرائية والامتثال الجبائي البسيط بعيدا عن الأدوار الاستشارية والرقابية الحديثة التي يفترضها التحول الاقتصادي.

كما نستنتج من التحليل الميداني أن التحديات والصعوبات الواقعية هي التي تفرض سيطرتها الكاملة على طبيعة عمل المحاسب المعتمد حيث تستهلك ضغوط الإدارة الجبائية والمنافسة غير الشرعية معظم جهده المهني، وهذا يعني أن تطوير دور المحاسب في الجزائر لا يتوقف على رغبة المهنيين أنفسهم بل هو مرهون بمدى جدية الدولة في تفعيل القوانين وحمايتها وتوفير بنية تحتية رقمية متكاملة تخرج المحاسب من دائرة العمل.



خاتمة

يمكن القول في ختام هذه المذكرة إن موضوع دراسة تطور الدور الوظيفي للمحاسب المعتمد في الجزائر في ظل الإصلاحات القانونية والتحول الرقمي يندرج ضمن القضايا المهنية الحديثة التي تعكس التحول العميق الذي تشهده بيئة الأعمال، فقد أظهر الجانب النظري أن مهنة المحاسبة لم تعد مجرد وظيفة تقنية مرتبطة بتسجيل ومعالجة البيانات المالية بل أصبحت وظيفة ذات بعد استراتيجي تقوم على التحليل والمرافقة الاستشارية ودعم اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

كما تبين أن التنظيم القانوني يعد الإطار المرجعي الذي يفترض أن يضمن وضوح المهام وتحديد المسؤوليات وحماية الممارس من مختلف أشكال الفوضى المهنية، في حين تمثل الرقمنة أحد أهم محركات تحديث المهنة من خلال تحسين جودة المعلومات المالية وتسريع المعالجة وتقليص الأخطاء وتعزيز الشفافية، غير أن هذا التحول النظري يظل مرهوناً بمدى فعالية التطبيق على أرض الواقع، وبقدرة المؤسسات والهيكل الوصية على توفير بيئة مهنية وتقنية ملائمة تسمح بتجسيد هذه التحولات بشكل فعلي.

النتائج العامة للدراسة:

وقد خلصت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج الأساسية، من أهمها:

- ✓ وجود ضعف في فعالية التنظيم القانوني من حيث قدرته على ضبط الممارسة المهنية بالشكل المطلوب .
- ✓ تسجيل فجوة واضحة بين الطموح الرقمي والواقع الفعلي لمكاتب المحاسبة، رغم الاعتراف النظري بأهمية الرقمنة .
- ✓ هيمنة التحديات الميدانية والضغوط الجبائية والمنافسة غير المنظمة على طبيعة العمل المحاسبي .

✓ بقاء دور المحاسب المعتمد في مستويات تنفيذية تقليدية، مع محدودية حضوره في الأدوار الاستشارية وصناعة القرار .

✓ وجود علاقة إحصائية قوية بين متغيرات الدراسة (التنظيم القانوني والرقمنة والتحديات) وبين تطور الدور الوظيفي، إلا أن أثرها الفعلي يبقى محدوداً بسبب ضعف بيئة التطبيق .

التوصيات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- ✍ ضرورة مراجعة وتحديث الإطار القانوني المنظم لمهنة المحاسبة بما يضمن وضوح الصلاحيات وتعزيز الحماية المهنية .
- ✍ تسريع وتيرة التحول الرقمي داخل الإدارات المالية والجبائية وتوفير منصات رقمية مستقرة وفعالة .
- ✍ تكثيف برامج التكوين المستمر للمحاسبين لمواكبة التطورات التشريعية والتكنولوجية .
- ✍ تعزيز دور الهيئات المهنية في تنظيم المهنة والحد من الممارسات غير القانونية .
- ✍ دعم التحول نحو دور استشاري للمحاسب داخل المؤسسة بدل الاقتصار على الجانب الإجرائي .

آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة المجال أمام مجموعة من الآفاق البحثية المستقبلية، من بينها:

- دراسة أثر الرقمنة المتقدمة (الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذكية) على مستقبل مهنة المحاسبة .
- مقارنة بين دور المحاسب المعتمد في الجزائر ودوره في دول أخرى أكثر تقدماً رقمياً .
- دراسة تأثير الإصلاحات الجبائية المتتالية على استقرار الممارسة المهنية .
- البحث في العلاقة بين التكوين الجامعي ومتطلبات سوق العمل في مهنة المحاسبة .

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تكامل الجوانب القانونية والرقمية والمؤسسية، وأن تحقيق التحول المنشود يتطلب رؤية شاملة تتجاوز الإصلاحات الجزئية نحو بناء منظومة مهنية متكاملة تضمن فعالية الدور المحاسبي داخل المؤسسة الاقتصادية.

المراجع

أولاً: المطبوعات البيداغوجية والتعليمية

- ✓ خليفاتي، جمال، تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر (المحور التاسع: مهنة المحاسب المعتمد)، مطبوعة جامعية بيداغوجية موجهة لطلبة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2022-2023.

ثانياً: الأطروحات والرسائل الجامعية

- ✓ بن بلغيث، مداني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- ✓ بوسعيد، محمد العربي، التحديات التي تواجه المحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية (دراسة ميدانية لمهنيي المحاسبة المعتمدين سنة 2022 بولاية ورقلة)، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2022.
- ✓ حواس، صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- ✓ خلف، لخضر، المعايير الدولية للمحاسبة وتطبيقها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2014.
- ✓ خويلدات، فيروز، واقع تطوير مهنة المحاسبة في ظل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (تخصص: جباية ومحاسبة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2015.

✓ شاشوة، عبد الكريم، ممارسة المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه

(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019.

✓ عجيلة، حنان، إصلاح مهنة المحاسب المعتمد في ضوء النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة

الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح

ورقلة، 2019.

✓ مؤذن، مامون، الإطار القانوني لنشاط المنظمات المهنية: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016.

✓ نواره، إيمان، خدمات المحاسب المعتمد في ظل تبني الرقمنة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2023.

ثالثا: المقالات والمجلات العلمية

أ) المقالات باللغة العربية:

✓ باني، سيد علي، والجوزي، جميلة، "تحليل مدى توافق خصائص جودة المعلومات المالية بين النظام

المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية،

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2024.

✓ بلعور، سليمان محمد، وقطيب، عبد القادر، "تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر"، مجلة

العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2018 .

✓ بوشوشة، محمد، "قراءة في تنظيم مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر في إطار القانون 10-01"،

مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 11، العدد 01، الجزائر،

2022، (ص ص 167-184).

- ✓ بوقفة، علاء، "إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر: واقع وآفاق"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2020.
- ✓ بن مبروك، مصطفى، وبوقليع، يسرى، "واقع الأداء المهني للمحاسب المعتمد في ظل تطبيقات النظام المحاسبي المالي وعصرنة الجباية الإلكترونية في الجزائر"، مجلة الممارسات المحاسبية والجبائية المعاصرة، جامعة علي لونيسي البلدية 2، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، 2025.
- ✓ بن نعمة، سليمة، ومخفي، أمين، "واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والتدقيق في الجزائر (دراسة مقارنة للقانون 91-08 والقانون 10-01)"، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، الجزائر، 2017، (ص ص 154-171).
- ✓ حبة الدين، عبد الرحمن، "دور أدوات التحول الرقمي في تطوير النظم المحاسبية (إطار مقترح)"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 11، العدد 02، الجزائر.
- ✓ صادق، حسين، "محاولة لتقييم مدى نجاعة التوجه الجديد لاكتساب شهادتي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في الجزائر"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2021.
- ✓ قارة، عبد الرحيم، "أثر متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية على تطور الدور الاستشاري للمحاسب المعتمد في بيئة الأعمال الجزائرية"، مجلة الفكر المحاسبي والمالي المستدام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2025.
- ✓ لسنوني، حفيدة، "تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر بين الواقع والتحديات"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة أحمد زبانة غليزان، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، 2022.

✓ مزهود، وسيلة، "التطور التشريعي للمسؤولية القانونية للمحاسب المعتمد في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث المالية والمحاسبية، جامعة حمه لخضر الوادي، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021.

✓ نواره، إيمان، وتومي، عاشور، "أثر التحول الرقمي للإدارة الجبائية على جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، أوت 2022، ص ص 121-136.

ب) المقالات باللغة الأجنبية

- Benberrah, S. and Benmehdi, H. "Conformité du système comptable financier algérien avec le référentiel comptable international adopté et d'harmonisation avec l'environnement juridico-fiscal". Revue des Recherches Economiques et Financières, Université Oum El Bouaghi, Vol. 10, No. 02, Algeria, (2023), pp. 543-564.

رابعاً: القوانين والنصوص التشريعية

✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 جوان سنة 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادر بتاريخ 04 جويلية 2010.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة

استبيان

في إطار إعداد مذكرة ليسانس بعنوان تطور دور المحاسب المعتمد في الجزائر، يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان، نرجو منكم الإجابة عن الأسئلة بكل موضوعية علما أن المعلومات المقدمة ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط.

يرجى وضع علامة (✓) في الخانة المناسبة.

المحور الأول: المعلومات العامة

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. العمر: من 19 إلى أقل من 25 سنة ☐ إلى أقل من 30 سنة ☐
من 30 إلى أقل من 40 سنة ☐ من 40 سنة فأكثر ☐
3. المستوى التعليمي: دبلوم تقني ☐ ليسانس ☐ عليا ☐
4. سنوات الخبرة في المجال المحاسبي: أقل من 5 سنوات ☐ 5 إلى 10 سنوات ☐
أكثر من 10 سنوات ☐
5. المسمى الوظيفي: تقني محاسب ☐ محاسب معتمد ☐ محاسب لدى مؤسسة ☐
6. هل سبق لك المشاركة في دورات تكوينية أو ملتقى في المجال المحاسبي؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني: التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يساهم التنظيم القانوني في ضبط ممارسة مهنة المحاسبة بفعالية					
2	ساهم القانون 01-10 في إحداث نقلة تنظيمية لمهنة المحاسبة					
3	يحدد الإطار القانوني مهام وصلاحيات المحاسب المعتمد بدقة					
4	يساهم التنظيم المهني في الحد من الممارسات غير القانونية					

المحور الثالث: متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	تعتمد مكاتب المحاسبة بشكل أساسي على البرمجيات المحاسبية الحديثة					
6	ساهمت الرقمنة في تحسين جودة وموثوقية العمل المحاسبي					
7	تسهل المحاسبة الرقمية عملية التنسيق والربط مع الإدارات والمصالح المختلفة					
8	أدت الرقمنة إلى تنويع وتطوير الخدمات التي يقدمها المحاسب المعتمد					

المحور الرابع: التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9	يمثل ضعف التكوين المستمر عائق أمام تطور أداء المحاسب					
10	تؤثر المنافسة غير القانونية (السوق الموازي) سلبا على مهنة المحاسبة					
11	يؤدي ضعف الوعي بدور المحاسب المعتمد إلى تهميش					

					مكانته داخل المؤسسة	
					تقرض التغيرات الاقتصادية والجبائية ضغوط وتحديات جديدة على مهنة المحاسب المعتمد	12

المحور الخامس: دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
13	يرفع المحاسب المعتمد من مستوى جودة وشفافية المعلومات المالية					
14	يلعب المحاسب دور جوهري كصانع قرار أو مستشار مالي للمدير					
15	يعزز وجود المحاسب المعتمد/ أو المحاسب لدى المؤسسة من فعالية الرقابة الداخلية					
16	تساهم خبرة المحاسب المعتمد في التقليل من الأخطاء					

Effectifs

Tableau de fréquences

جنس الموظف

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ذكر	35	79,5	79,5	79,5
أنثى	9	20,5	20,5	100,0
Valide				
Total	44	100,0	100,0	

الفئة العمرية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
من 19 إلى 25 سنة	1	2,3	2,3	2,3
من 25 إلى 30 سنة	1	2,3	2,3	4,5
من 30 إلى أقل من 40 سنة	14	31,8	31,8	36,4
من 40 سنة فأكثر	28	63,6	63,6	100,0
Valide				
Total	44	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
دبلوم تقني	11	25,0	25,0	25,0
ليسانس	16	36,4	36,4	61,4
دراسات عليا	17	38,6	38,6	100,0
Valide				
Total	44	100,0	100,0	

المسمى الوظيفي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
تقني محاسب	14	31,8	31,8	31,8
محاسب معتمد	6	13,6	13,6	45,5
Valide				

محاسب لدى مؤسسة	24	54,5	54,5	100,0
Total	44	100,0	100,0	

عدد سنوات الخبرة في المجال المحاسبي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 5 سنوات	3	6,8	6,8	6,8
من 5 إلى 10 سنوات	10	22,7	22,7	29,5
أكثر من 10 سنوات	31	70,5	70,5	100,0
Total	44	100,0	100,0	

هل سبق لك المشاركة في دورات تكوينية أو ملتقى في المجال المحاسبي؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	36	81,8	81,8	81,8
لا	8	18,2	18,2	100,0
Total	44	100,0	100,0	

Effectifs

Statistiques

	جنس الموظف	الفئة العمرية	المستوى التعليمي	المسمى الوظيفي	عدد سنوات الخبرة في المجال المحاسبي
N	Valide	44	44	44	44
	Manquante	0	0	0	0

Tableau de fréquences

جنس الموظف

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ذكر	35	79,5	79,5	79,5
أنثى	9	20,5	20,5	100,0
Total	44	100,0	100,0	

الفئة العمرية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
من 19 إلى 25 سنة	1	2,3	2,3	2,3
من 25 إلى 30 سنة	1	2,3	2,3	4,5
Valide من 30 إلى أقل من 40 سنة	14	31,8	31,8	36,4
من 40 سنة فأكثر	28	63,6	63,6	100,0
Total	44	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
دبلوم تقني	11	25,0	25,0	25,0
ليسانس	16	36,4	36,4	61,4
Valide دراسات عليا	17	38,6	38,6	100,0
Total	44	100,0	100,0	

المسمى الوظيفي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
تقني محاسب	14	31,8	31,8	31,8
محاسب معتمد	6	13,6	13,6	45,5
Valide محاسب لدى مؤسسة	24	54,5	54,5	100,0
Total	44	100,0	100,0	

عدد سنوات الخبرة في المجال المحاسبي

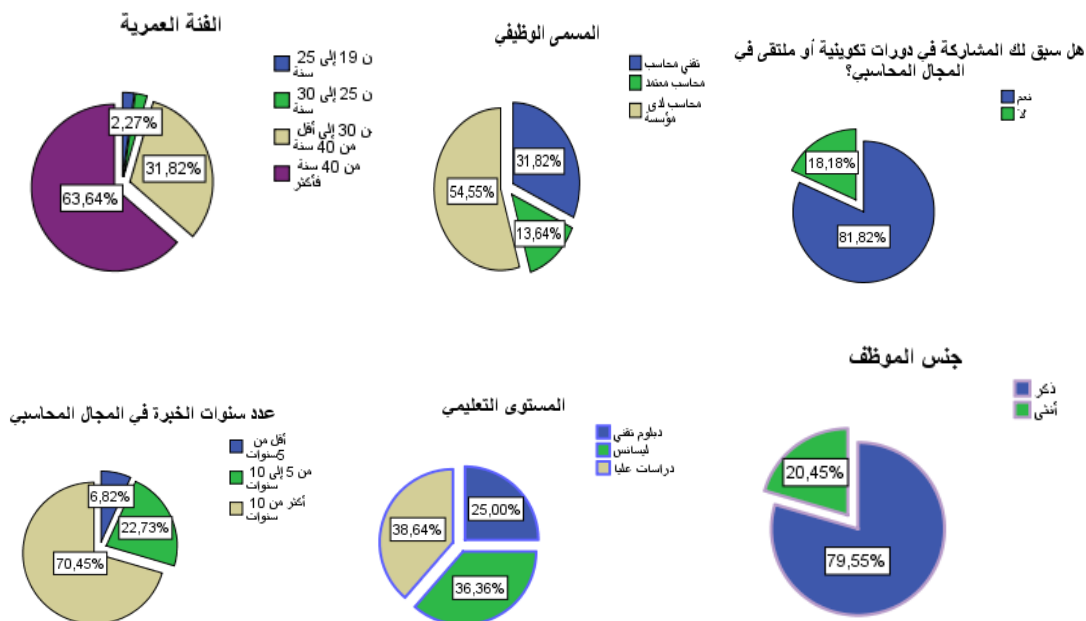
	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 5 سنوات	3	6,8	6,8	6,8
Valide من 5 إلى 10 سنوات	10	22,7	22,7	29,5

أكثر من 10 سنوات	31	70,5	70,5	100,0
Total	44	100,0	100,0	

هل سبق لك المشاركة في دورات تكوينية أو ملتقى في المجال المحاسبي؟

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	36	81,8	81,8	81,8
لا	8	18,2	18,2	100,0
Total	44	100,0	100,0	

Diagramme en secteurs



Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,924	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,971	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,950	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,915	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,984	16

Descriptive

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يساهم التنظيم القانوني في ضبط ممارسة مهنة المحاسبة بفعالية	44	1,6818	,60127
ساهم القانون 10-01 في إحداث نقلة تنظيمية لمهنة المحاسبة	44	2,0455	,86144
يحدد الإطار القانوني مهام وصلاحيات المحاسب المعتمد بدقة	44	1,8409	,60782
يساهم التنظيم المهني في الحد من الممارسات غير القانونية	44	1,7500	,78132
التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر	44	7,3182	2,60387
N valide (listwise)	44		

Descriptive

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
--	---	---------	------------

تعتمد مكاتب المحاسبة بشكل أساسي على البرمجيات المحاسبية الحديثة	44	1,7955	,87815
ساهمت الرقمنة في تحسين جودة وموثوقية العمل المحاسبي	44	1,9091	1,13748
تسهل المحاسبة الرقمية عملية التنسيق والربط مع الإدارات والمصالح المختلفة	44	1,6818	,82892
أدت الرقمنة إلى تنويع وتطوير الخدمات التي يقدمها المحاسب المعتمد	44	1,8409	1,05529
متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة	44	7,2273	3,77177
N valide (listwise)	44		

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يمثل ضعف التكوين المستمر عائق أمام تطور أداء المحاسب	44	1,6364	,61345
تؤثر المنافسة غير القانونية (السوق الموازي) سلباً على مهنة المحاسبة	44	2,2727	1,04244
يؤدي ضعف الوعي بدور المحاسب المعتمد إلى تهميش مكانته داخل المؤسسة	44	1,8409	,77589
تفرض التغيرات الاقتصادية والجبائية ضغوطاً وتحديات جديدة على مهنة المحاسب المعتمد	44	1,9091	,83019
التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة	44	7,6591	3,09496
N valide (listwise)	44		

Descriptive

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يرفع المحاسب المعتمد من مستوى جودة وشفافية المعلومات المالية	44	1,5455	,62708
يلعب المحاسب دور جوهري كصانع قرار أو مستشار مالي للمدير	44	1,9091	,93556
يعزز وجود المحاسب المعتمد/ أو المحاسب لدى المؤسسة من فعالية الرقابة الداخلية	44	1,7045	,55320
تساهم خبرة المحاسب المعتمد في التقليل من الأخطاء	44	1,4318	,54550

دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة	44	6,5909	2,44301
N valide (listwise)	44		

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر	44	7,3182	2,60387	,39255

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence
					Inférieure
التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر	11,000	43	,000	4,31818	3,5265

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3	
	Intervalle de confiance 95% de la différence	
	Supérieure	
التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر	5,1098	

Corrélations

Corrélations

		متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة	دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة
متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة	Corrélation de Pearson	1	,947**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	44	44
دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة	Corrélation de Pearson	,947**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	44	44

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Régression

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة ^b	.	Entrée

a. Variable dépendante : التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,968 ^a	,938	,936	,78048

a. Valeurs prédites : (constantes), دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	386,302	1	386,302	634,161	,000 ^b
	Résidu	25,584	42	,609		
	Total	411,886	43			

a. Variable dépendante : التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة

b. Valeurs prédites : (constantes), دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T
		A	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	-,427	,342		-1,249
	دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة	1,227	,049	,968	25,183

Coefficients^a

Modèle	Sig.
--------	------

1	(Constante) دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة	,219 ,000

a. Variable dépendante : التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة

Régression

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة، التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر ^b		. Entrée

a. Variable dépendante : دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,964 ^a	,930	,927	,66143

a. Valeurs prédites : (constantes), متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة، التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	238,699	2	119,350	272,809	,000 ^b
1 Résidu	17,937	41	,437		
Total	256,636	43			

a. Variable dépendante : دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة

b. Valeurs prédites : (constantes), التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر, متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t
	A	Erreur standard	Bêta	
(Constante)	,928	,351		2,639
1 التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر	,456	,102	,486	4,461
متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة	,322	,071	,497	4,560

Coefficients^a

Modèle	Sig.
(Constante)	,012
1 التنظيم القانوني لمهنة المحاسبة في الجزائر	,000
متطلبات رقمنة مهنة المحاسبة	,000

a. Variable dépendante : دور المحاسب المعتمد داخل المؤسسة

